

نظارة المالية

مراقبة الاموال المقررة ٣٩٢ مالية

التعديلات

التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

نشرة أولى



رقم ٣٣١

للكان علوم جنائنية

الاميرية بمصر

سنة ١٩١١

نظارة المالية

مراقبة الاموال المقترنة

التعديلات

التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

نشرة أولى



المطبعة الاميرية بمصر

سنة ١٩١١

التعديلات
التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة
(نشرة أولى)

الترتيب	الصفحة
١	٦
٢	٧
	بما يأتي
	القسم الثاني - اختصاص القسم الثاني
	الفصل الاول
	اختصاص القلم الأول - تحصيلات وحصر حساب الاقساط
	المادة (١٠) يختص القلم الأول بما يأتي وهو
	أولاً - المسائل المختصة بما يقع من التحويل في الخصم أو الاضافة
	بجرائد الاموال المقررة بالمديريات
	ثانياً - حصر زمام الاطيان ومستجداتها ومرفوعاتها وفيات ضرائب
	أموالها
	ثالثاً - حصر أموال أقلام الإيرادات المقررة وأقساطها
	رابعاً - حصر تسديدات أقلام الإيرادات المقررة ومصاريف
	السكك الزراعية والباقي منها شهرياً
	خامساً - التحريرات الخاصة بحركة التحصيلات عن كافة أقلام
	الإيرادات المقررة وفي جملتها عوائد المباني وإيجارات اطيان الحكومة
	سادساً - حساب أطيان الدومين والاقواف والكتبخانة الخديوية
	والمكاتب الاهلية
	سابعاً - استصدار الاوامر اللازمة لايقاف تحصيل المبالغ المقتضى
	ايقافها على اختلاف أنواعها وحصرها ومراقبة شطب ما يلزم شطبها منها

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة

الترتيب	العدد	المادة
		ثامنا - كل عمل احصائي يستخرج من السجلات التابعة لهذا القلم
		تاسعا - ملاحظة استكمال تقديم كافة الكشوف والاحصائيات المفروض تقديمها للمراقبة من اختصاصات هذا القلم في مواعيدها المقررة
		عاشرا - ابلاغ قسم القضايا عن الاموال المقتضى المطالبة بها في حالة البيع القضائي
		حادى عشر - الاعمال الخاصة بالسلف التي يستدينها الاهالى من البنك الزراعى
		ثانى عشر - الاعمال الخاصة بتحصيل ايجارات اطيان وأملاك الميرى والتصريح بما يطلب رفعه منها
		ثالث عشر - تأجير اطيان الميرى بالجزائر بالتطبيق للتعليقات الخاصة بها والمراجعة والتصريح بما يطلب رفعه منها واجراء اللازم لرفع الدعوى ضد من يتأنقضى تسديد ايجارها
٨	٣	استيعض عن السطور الثلاثة الاول الواردة بهذه الصحيفة بما يأتى
		الفصل الثانى
		اختصاصات القلم الثانى - مكلفات وحجوزات
٨	٤	حذف من الفقرة السادسة الكلمات الاثنتا عشرة التى أولها . وابلغ . لآخر الفقرة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الترتيب	الرقم	المادة
٥	٩	ألغيت السطور الخمسة الاولى من هذه الصحيفة
٦	١٠	ألغى من هذه الصحيفة السطران الثامن والتاسع واستعويض عنهما ب . قلم الصيارف
٧	١١	الفصل الوارد تحت المادة ١٦ حذف بأكمله
٨	١٢	المادة (١٧) - أضيفت اليها فقرة جديدة بالنص الآتي
		حادى عشر - اجراءات تأجير أطيان الحكومة بالجزائر بالتطبيق لتعليمات ٨ يوليو و ٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ - وتوقيع المجز الامتيازى لتحصيل ما يتأثر تسديده منها - والمراجعة والتصريح عما يطلب رفعه منها - وعمل المعائنات السنوية عما يزرع خفية من أطيان الحكومة الغير المؤجرة بوجه عام - واجراء اللازم لرفع الدعاوى ضد من يتأخرون فى تسديد الايجارات
٩	١٤	المادة ١٩ عدلت كالاتى
		أولا - الاعمال الخاصة بما يتعمد توقيعه من المجوزات الادارية سواء كان لتحصيل الاموال - أو غرامات الدخان والتبناك الذى يزرع بالمخالفة للقانون - والغرامات المحكوم بها من بلان مخالفات الترع والجسور - ورسوم المحاكم الشرعية - وتحرير هذه الاعمال على الاستثمارات الخاصة بها وهى نمرة ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٠ مكررة و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ حرف أ و ٦٧ حرف ب و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٠٠	١٠١	
		<p>ثانيا - الاعمال الخاصة بالسجل استمارة نمرة ١٥ المعد لتقيد المجوزات والكشوف استمارة نمرة ١٦ وبالسجلات الخصوصية استمارة نمرة ٨ المعدة لتقيد المجوزات التي تعمل لتحصيل الغرامات المحكوم بها من لجان المخالفات</p>
	٣٤	<p>ثالثا - الاعمال الخاصة بالمجوزات الامتيازية التي يطلب بعض الافراد الوطنيين توقيعها على مستأجرى أطيانهم أو يطلب مندوبو الحكومة توقيعها لتحصيل ما يتأخر تسديده من ايجارات أطيان الحكومة والسجلات الخاصة بها استمارة نمرة ٥</p>
٣٥	١١	<p>رابعا - الاعمال الخاصة بالكشوف الشهرية استمارة نمرة ٧١ المشتملة على بيان ما يعمل من المجوزات لتحصيل الاموال - والكشوف استمارة نمرة ٧١ مكررة الخاصة بمحصر ما يعمل من المجوزات الامتيازية والمجوزات التي تتوقع نظير غرامات الزى والترع والجسور ومصاريف السكك الزراعية وغيره</p>
		<p>أثنى الهامش الوارد بهذه الصحيفة تحت نمرة ١</p>
		<p>المادة (٥١) أضيفت اليها فقرة جديدة وهي</p> <p>رابعا - ان كانت أطيان الممول في أكثر من حوض واحد وكان لكل من هذه الحياض ضريبة وحيدة فهذه الضريبة تعتبر هي ضريبة الزيادة أو المعجز مادام لم يحصل تغيير في تكوين كل حوض عما كان عليه قبل فك الزمام</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

	١٢	١٣
المادة (٦٥) عدلت كالآتي كقاعدة عمومية يتحدد دفتر المكلفة مرة واحدة في كل عشر سنين	٣٩	١٢
المادة (٨٥) (١) الفقرة ٩ أضيف إليها - مالم يقدم التاري اثباتا رسميا بوفاة البائع (٢) الفقرة ١١ اضيف إليها - مالم يرد للديرية ما ثبت شطب الرهن رسميا	٤٥	١٣
المادة (٨٩) عدلت كالآتي عقود رهن التأمين ومحاضر المحوزات العقارية لصالح الاجانب يؤشر بها فقط في دفاتر المكلفات وفي جرايد الصيارف دون الاوراد	٤٧	١٤
المادة (٩٠) عدلت الفقرة الاخيرة منها كالآتي ويخصص دفتر من استمارة نمرة ٤٣ لبلاد كل صرافية ويعطى لكل من الدفترين نمرة سلسلة	٤٧	١٥
المادة (٩٢) عدلت كالآتي عند ما يرسل مأمورو التحريرات الشرعية بالمحاكم المختلطة الى المديرات ملخصات من العقود الرسمية التي تعقد لديها المشتملة على - أسماء والقباب - وصناعة - ومحل اقامة - وجنسية كل من المتعاقدين - وتاريخ عمل العقد - وقيمة الدين - او ثمن العقار المحرر عنه العقد - ومقدار الاطيان في كل حوض - وأسماء الحيطان - واسم البلد - وما عساه أن يوجد من الاشتراطات الخصوصية - يجب أن تنتظر المديرية لتنفيذه وصول اخطار آخر من المحكمة يدل على حصول تسجيله وما عدا عقود الرهن وفك الرهن الخاصة بالبنك الزراعي تدرج مشتملاته في قسيمة من الاستمارات الخاصة بنوعه سواء كانت استمارة نمرة ١٢	٤٧	١٦

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٤٦	١٩٤٧	
		أو نمرة ٤٣ وترسل الملخصات ذاتها لنظارة الحقانية في اثناء العشرة الايام التالية لتاريخ وصول اخطار التسجيل
١٧	٤٨	المادة (٩٣) عدلت كالآتي
		وعندما يرسل مأمورو التحريات الشرعية بالمحاكم المختلطة الى المديريات أيضا صور أو ملخصات العقود العرفية والاحكام الاتهائية التي سجلت في سجلاتها وهي التي يترتب عليها أى تغيير في الملكية أو في وضع اليد على الاطيان - أى ماعدا عقود توقيع الرهن وفك الرهن وحقوق الاختصاص والمجز القضاى الآتى الكلام عليها بالمادة ١٠٣ سواء كان ذلك لصالح البنك الزراعى أو بين الوطنيين وبعضهم - فالمديرية في اثناء العشرة الايام التالية لتاريخ وصول صور الملخصات تأخذ في اثبات مضمون كل منها على قسيمة من استمارة نمرة ١٢ أو نمرة ٤٣ ثم ترسل صور الملخصات ذاتها الى نظارة الحقانية في اثناء العشرة الايام المار ذكرها
١٨	٤٩	المادة (١٠٠) - استبدلت كلمة البنك الاهلى الواردة بالسطر الثانى بكلمة - البنك الزراعى -
١٩	٥٠	المادة (١٠٢)
		ألغيت العبارة التى أولها - كلمة مرة بآخر السطر العاشر وآخرها كلمة - اسبوع بالسطر الحادى عشر واستعير عنها بالعبارة الآتية : مرتين في كل اسبوع كل منهما بحافظة واحدة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٢٠	٥٠	المادة (١٠٣) عدلت كالآتي
		ملخصات العقود الخاصة بتوقيع الرهن أو بفك الرهن وحق الاختصاص وأحكام الجزاء القضائي لا يعمل بها شيء إلا بعد ارتجاعها من المحاكم الشرعية وماعدا ما يختص بالبنك الزراعي يلخص على استمارة نمرة ٤٣ ثم ترسل للصيارف العقود كافة وفي حملتها ما يختص بالبنك الزراعي مرة واحدة في أول يوم من كل شهر بالكيفية الآتية « أ » ما يختص منها بالاجانب سواء كان من الاهالي للاجانب أو من الاجانب للاجانب - عدا ما يختص بالبنك الزراعي - تحرر عنه استمارات نمرة ٤٣ وترفق بكل استمارة صورة الملخص الخاص بها وترسل للصيارف مشمولة بحافظة من الاستمارة نمرة ١٣٤
		« ب » ما يختص بالبنك الزراعي - وما يختص أيضا بمعاملات الوطنيين بعضهم مع بعض ترسل للصيارف حافظة استمارة نمرة ١٣٣ بغير تحرير استمارات عنها من استمارة نمرة ٤٣ - وذلك لقيد مشتملاتها بالدقة المعد لاحصاء تلك الرهون عند الصراف الذي يجب عليه أن يعيد الحافظة للديرة مؤشرا عليها باتمام اللازم في ميعاد لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ وصولها اليه وبقاء صور العقود بطرفه لحد آخر السنة وحينئذ يقدمها للديرة مع دفاتر عملية السنة التي انتهت لحفظها بها
٢١	٥٤	المادة (١١٠) - أضيفت للفقرة الأولى منها العبارة الآتية - ولكن على كل حال يجب أخذ قول الصراف قبل تنفيذ قطع الجزاء
٢٢	٥٥	المادة (١١٢) أضيف اليها بعد عبارة - وتعاد الى الصيارف - العبارة الآتية وهي مشمولة بحافظة استمارة نمرة ١٣٦

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	تاريخ	
٢٣	٥٦	<p>المادة (١١٦)</p> <p>١ - بالسطر الثاني من هذه المادة عبارة - بالمادتين السالف ذكرهما صححت هكذا - بالمادة السالف ذكرها -</p> <p>٢ - أضيفت اليها الفقرة الآتية</p> <p>وبعد اتمام التنفيذ وحفظ العقد بالقسم الرابع يحرر اعلان بذلك لحفظه محل الأوراق</p>
٢٤	٥٦	<p>المادة (١٢٠)</p> <p>١ - عدلت الكلمات الأولى بالسطر الثاني كالاتي - في كل عشر سنين -</p> <p>٢ - عدلت الفقرة الثانية كما يأتي - وتراجع محتويات السجل المذكور بمعرفة كتبة المراكز مرتين في كل سنة احدهما في شهر مارس والثانية في شهر أغسطس ولذلك يطلب من الصيارف قبيل حضورهم لديوان المركز بمتحصلات صرافياتهم في كل من الشهرين المذكورين أن يستصحبوا هذه السجلات وصور العقود فيراجع كتبة المركز عشرة في المائة مما قيد بها وذلك لتحقيق (١) مطابقة ما درج بالسجل لما في صور العقود (٢) انه لم يحصل تأخير في درج شئ بالسجل مما وردت عنه عقود - ويقتم الكتبة المنوطون بالمراجعة تقريرهم لمأمور المركز فيبلغه المدير لكي يأمر بتوقيع ما يرى توقيعه من الجزآت عما عساه أن يوجد بالسجل من المخطورات - وتعرض التقارير على المالية في العاشر من شهرى ابريل وسبتمبر من كل سنة</p> <p>٣ - أضيفت اليها فقرة ثالثة بالنص الآتي</p> <p>كذلك يخصص دفتر مخصوص من استمارة نمرة ٨ يكون عنوانه</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٢٥	٥٧	<p>فهرست أسماء المشتريين أطيانا مرهونة للبنك الزراعى مرتب على الحروف الهجائية وتخصص به صحيفة واحدة أو اثنتان لكل حرف على نسبة قلة أو كثرة الاسماء ويدرج بهذا الدفتر جميع أسماء المشتريين من عهد انشاء دفاتر الرهون استمارة نمرة ٨ من واقع الوارد بها فى خانة الملحوظات وذلك لأجل سهولة معرفة أسماء هؤلاء المشتريين ومعرفة المقدار المبيع لهم من المرهون أو الواقع عليه حق اختصاص فى حالة طلبهم الحصول على سلفة من البنك وتقديم ذات الأطيان السابق رهنها بصفة رهن وتراجع محتويات الفهرست المذكور بمعرفة كتبة المراكز مع السجل المتوفى عنه فى الفقرة الثانية بالكيفية المبينة بها</p>
٢٥	٥٧	<p>مادة (١٢١) مكررة (اضيفت هذه المادة بالنص الآتى) ينشأ دفتر بقسم راجع الايرادات فى عهدة رئيس القسم يكفى عنه بالحسبة اليومية لأحصاء العقود يوميا يخصص به صحيفة لكل يوم منتقصة الى ثلاثة أقسام - الأول عما كان باقيا من العقود لغاية اليوم السابق وماورد منها فى اليوم الحاضر وجعلتهما معا - الثانى عما انتهى من العقود فى اليوم ذاته - الثالث عن الباقي - وعلى الباشكاتب ورئيس قلم الايرادات أن يتعهدا العمل فى هذا الدفتر من وقت لآخر - وأن يراقبا أن تكون الاحصاءات الشهرية التى ترسل للآلية عن العقود مطابقة لما فى هذا الدفتر</p>
٢٦	٥٧	<p>مادة (١٢٢) مكررة (اضيفت هذه المادة بالنص الآتى) كلما رقت الضريبة عن أطيان تالفة بالسبخاخ أو بالمال أو بمقاطع الجسور أو بأسباب المنافع العمومية - وكلما اضيف شئ بضريبة مؤقتة</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

من الاطيان المبعة من قبل الحكومة يجب أن تقيد بالسجل استمارة نمرة ٣ ثم تحرر عنها استمارة مخصوصة لكل شخص من نمرة ٦ بتوضيح مقدار الاطيان بالحوض الكائنة فيه واسم صاحب الاطيان والدكرينو ومادة الدكرينو الداخلة الاطيان تحت أحكامها الخ وفي شهرى سبتمبر واكتوبر من كل سنة يوزع باشكاتب كل مديرية على رؤساء أقسام قلم الإيرادات جميع الاستثمارات نمرة ٦ الجديدة والموجودة من قبل ويكلف كلا منهم بمراجعة الاستثمارات الخاصة ببلاد معينة أو بمركز معين على مافى السجل استمارة نمرة ٣ لاثبات عدم وجود شئ بالسجل غير مندرج بالاستثمارات نمرة ٦ وبالعكس والتأشير من كل منهم بامضائه على آخر اسم مقيد فى صحيفة البلد مع اثبات تاريخ المراجعة - ثم يراجع الباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات بعض أعمال رؤساء الاقسام بصفة جشنى لا يكون أقل من معدل خمسة فى المائة من مجموع الاستثمارات ويحرران تقريراً يرفعانه للدير الذى يجب عليه أن يبلغه للالية مشفوعاً بملاحظات على الاكثر لغاية اليوم الخامس من شهر نوفمبر من كل سنة وهذا التقرير يشتمل على أولاً - هل وجدت أطيان ساقطة من الاستثمارات نمرة ٦ ساقطة من السجل وماهى ثانياً - هل ترتب على ذلك اهمال معانة شئ مما كان يجب معانيته فى هذه السنة وما هو ثالثاً - ماهو عدد الاستثمارات ومقدار ما فيها من الاطيان المقرر معايتها فى السنة التالية رابعاً - ماهو مقدار الاطيان المقرر تصعيد ضرائبها بغير معانة فى السنة التالية وقيمة الزيادة اللازم اضافتها بسبب التصعيد

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم المادة
٢٧	٦١
٢٨	٦١
٢٩	٦٢

المادة (١٣٣) ألغيت هذه المادة بالكلية

المادة (١٣٦) عدلت كالآتي

ان قدمت طلبات بطريق البوستة يجب أن يرفق معها تحويل على البوستة بقيمة ٢٣٠ مليا بصفة تأمين هذا ان كانت الصورة الرسمية مطلوبة من دفاتر المكلفات أو من دفاتر مساحة فك الزمام الموجودة بالمديرية أو المحافظة - أما ان كانت مطلوبة من دفاتر أخرى سواء كانت تلك الدفاتر محفوظة بدفترخانة المديرية أو بالدفترخانة المصرية فالقيمة التي يجب ارساها بالبوستة تكون ٤٣٠ مليا - والباشكاتب مسئول شخصيا عن اثبات توريد تلك الرسوم للخزينة وعن رد الرسوم التي ترفع عن كشوف غير جائز اعطاؤها

المادة (١٣٧) عدلت الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة كالآتي

يحصل رسم استنساخ الكشوف مقدما وذلك ماعدا الكشوف المعفاة من الرسوم بمقتضى المواد ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢

أولا - رسم مقرر بقيمة ٢٠٠ ملیم على كل كشف يستخرج من أى دفتر من دفاتر مكلفات الاطيان ودفاتر مساحة فك الزمام الموجودة بالمديرية أو المحافظة - وبقيمة ٤٠٠ ملیم عن أى كشف يستخرج من بقية أنواع الدفاتر الموجودة بالمديرية أو بالدفترخانة المصرية

ثانيا - يضاف الى ذلك ثمن الورقة الدمغة التي يجرى الكشف عليها المعروفة باستمارة نمرة ١٢٤ وان لم تكف الورقة الدمغة المذكورة لتحرير الكشف سواء كانت فرخا كاملا أو نصف فرخ فيكل تحريره على الملحق المخصص لهذه الاستمارة ويقدر ثمن الورق المذكور بقيمة ٣٠ مليا عن كل صحيفتين فأقل

(تابع) التعديلات التى طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	رقم	ملاحظات
٣٠	٦٣	المادة (١٤٠) الفقرة الرابعة من هذه المادة بعد كلمتى - ونمر الحياض - اضيف اليها - ونمر القطع
٣١	٦٤	الماد ١٤٣ - اضيفت الجملة الآتية عليها فقرة ثانية بعد الفقرة الأولى ولا يترك شئ من الفراغ بالكلية فى الكشف استمارة نمرة ١٢٤ بل يملأ ذلك الفراغ بخطوط مائلة متقاطعة هكذا ×
٣٢	١٢٢	المادة (٢٤٤) استبدلت بما يأتى - العجز بمساحة فك الزمام الجديدة بمديرىات الشرقية والغربية والبحيرة يحوز التعويض عنه بنفس الطريقة المقررة من قبل الواضحة بالمادتين ٤٨ و ٤٩ بصحيفة ٣٤
٣٣	١٣٠	مادة (٢٤٥) مكررة (١) زيدت هذه المادة بالنص الآتى أمر عال فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ قانون بشأن نزع ملكية العقارات للنافع العمومية لدى المحاكم الاهلية
		نحن خديو مصر
		بعد الاطلاع على القانون الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ نمرة ٢٧ بشأن نزع ملكية المقارات للنافع العمومية أمام المحاكم المختلطة وعلى الامرين العالين الصادرين فى هذا الموضوع فى ١٧ فبراير و ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ للعمل بهما أمام المحاكم الاهلية ولاجل توحيد العمل بمقتضى قانون واحد أمام السلطتين القضائيتين المشار اليهما
		وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
		أمرنا بما هوأت

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٥٠

المادة الاولى

لا يجوز نزع ملكية العقارات للمنفعة العمومية الا بأمر عال خاص بذلك

المادة الثانية

يلحق بالأمر العالى المذكور ما يأتى

أولا - كشف بيان الارض أو البناء الذى تقرر أخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده

ثانيا - كشف بأسماء الملاك المقيدة فى المكلفة أو جريدة عوائد الاملاك المبينة وألقابهم ومحلات اقامتهم أما العقارات غير الواردة بالمكلفة ولا بجرائد عوائد الاملاك فتبين فى هذا الكشف بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحلات اقامتهم

ويودع فى المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المتقدم ذكرهما للاطلاع عليهما

المادة الثالثة

يجوز أن يكون نزع الملكية شاملا للعقارات اللازمة للمنفعة العمومية ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها اذا كان أخذها لازما لحسن الوصول الى الغاية المقصودة من المنفعة العمومية

المادة الرابعة

المباني اللازمة نزع ملكية جزء منها تشتترى بأكملها اذا طلب أصحابها ذلك . ويجب تقديم هذا الطلب على الاكثر فى الاجتماع المنصوص عليه فى المادة السادسة والا سقط الحق فيه

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقرره

المادة الخامسة

ينشر الامر العالى مع ملحقاته المنصوص عليها في المادة الثانية في الجريدتين الرسميتين ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المديرية أو المحافظه وفي المحكة الابتدائية المختلطة والاهلية الموجود في دائرتها المقارات المزروعة ملكيتها

ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الامر العالى الى كل واحد من أصحاب الملك أو واضى اليد المبينة أسماءهم فيه ونشر هذا الامر العالى في الجريدتين الرسميتين تترتب عليه في صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية

المادة السادسة

يرسل المدير أو المحافظ في ظرف الاربعة أيام التي تلى اعلان الامر العالى خطابا مسجلا الى طالب نزع الملكية والى ذوى الشأن من أصحاب الاملاك يكلفهم فيه بالحضور أمامه في ميعاده عشرة أيام على الاكثر للمارسة على قيمة الثمن

ويلصق هذا التكليف في الجهات الموجودة فيها المقارات المطلوب نزع ملكيتها ويكون لمحضر الاتفاق قيمة مند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمي

المادة السابعة

في حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منقصة أو ايجارة يكون صاحب الملك ملزما بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها في المادة السابقة والابق هودون غيره مسئولاً أمامهم عن التعويض الذى يجوز أن يطلبوه ولا يكون للاستأجرين

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

وأصحاب المنفعة حق على طالب نزع الملكية في التعويض الا اذا كان لديهم عقد ذو تاريخ ثابت سابق على الامر العالي القاضي بنزع الملكية وفي هذه الحالة يقدر التعويض بنفس الطريقة التي يقدر بها التعويض الذي يستحقه الملاك

المادة الثامنة

اذا لم تحصل معارضة فيعد جلسة الاتفاق بخمسة عشر يوما يدفع المبلغ المستحق لاولى الشأن الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة من قلم الرهونات دالة على خلو العقار من الرهن فاذا حصلت معارضة أو كانت العقار مرهونا يودع المبلغ الذي لم يصرف في خزانة المحكمة المختصة الموجودة في دائرتها العقارات

المادة التاسعة

يجوز المدير أو المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفا بأسماء وألقاب ومحل اقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه العقارات المنزوعة ملكيتها من أربابها ويرسله الى رئيس المحكمة المختصة مع الامر العالي وباقي الاوراق

ويرسل هذا الكشف نفسه الى رئيس المحكمة في حالة ما اذا كان المستأجرون أو أصحاب حق المنفعة الذين دطام المالك أو الذين دخلوا في الاجراءات من تلقاء أنفسهم لم يحصل الاتفاق معهم على التعويض الذي يعطى لهم

المادة العاشرة

في ظرف الثلاثة أيام التي تلي يوم ورود الاوراق يعين رئيس المحكمة من تلقه نفسه واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

لشتمين العقارات المبينة في الكشف المتقدم ذكره أوقيمة التعويضات التي قد تكون مستحقة لذوى الشأن الآخرين ويفضل انتخاب أهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية ويحدد الرئيس في أمر التعيين الميعاد الذي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوماً

المادة الحادية عشرة

لا يقبل طعن ما في أمر رئيس المحكمة ويؤدى أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين في المحضر اليوم والساعة اللذان يتبدى فيهما معاينة أهل الخبرة

المادة الثانية عشرة

لا يتحتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بحضور تحليف اليمين انما يجب على أهل الخبرة قبل الشروع في المعاينة بستة أيام على الأقل أن يخطرخوا الطرفين بإفادة مسجلة بالبوستة (مسوكة) حتى يتيسر لها الحضور في محل المعاينة اذا أرادا

ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل افادة وتراعى القواعد الاخرى المقررة لاعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

المادة الثالثة عشرة

يقتدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة والتي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما اذا كان نزع الملكية قاضرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

المادة الرابعة عشرة

إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة

المادة الخامسة عشرة

لاتراعى مطلقا في تقدير الثمن المباني أو المغروسات أو التحسينات وكذلك أى عقد ايجارة أو غير ذلك اذا ثبت أن احداثها كان بقصد الحصول على ثمن أزيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الانقراض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالاعمال المتقضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف من طرفه

والمباني والمغروسات والتحسينات التي أحدثت بعد نشر الامر العالى بنزع الملكية في الجريدين الرسميتين تعتبر أنها حصلت للفرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

المادة السادسة عشرة

يقدر رئيس المحكمة المصاريف والاتعاب المستحقة لاهل الخبرة ويرسل تقرير اهل الخبرة مع الاوراق الى المدير أو المحافظ

المادة السابعة عشرة

يعان في الحال طالب نزع الملكية بارسال ذلك التقرير وعليه ايداع الثمن الذي قدره اهل الخبرة في خزانة المحكمة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

وعليه في كل الاحوال دفع المصاريف التي يستدعيها هذا الايداع وعليه كذلك أن يودع قيمة أجرة أهل الخبرة وانما اذا حصلت معارضة تكون مصاريف عمل أهل الخبرة على جانب الطرف الذي رفض طلبه

المادة الثامنة عشرة

يصدر ناظر الاشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتروكة ملكيته

المادة التاسعة عشرة

يعان هذا القرار اداريا الى كل من ذوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقارات في ميعاد خمسة عشر يوما ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز اخذها ولو بانقضاء

واذا كان التنفيذ سيعمل في محل سكن شخص أجنبي فلا يجوز اجراؤه الا بعد اخطار القنصلاتو التابع لها هذا الشخص

المادة العشرون

يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم اعلان القرار الوزاري

ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا

المادة الحادية والعشرون

اذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوى الشأن وليس من طالب نزع الملكية فيجوز لذوى

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة :

الثالث المذكورين أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن

المادة الثانية والعشرون

اذا رأت نظارة الاشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتا على عقار للنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه

فان تعذر الاتفاق يقدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التي يقتضي دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز السنتين . فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تودع القيمة في خزينة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها

ويجوز ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا تحول دون ذلك أية معارضة

ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة

المادة الثالثة والعشرون

يجوز للمدير أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة وفي سائر الاحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية

ويحصل هذا الاستيلاء فورا بعد أن يكون قد أجرى بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات أخرى

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة أيام التالية مدة الاستيلاء الموقت وقيمة التعويض المستحق لاصحاب العقارات وعند علم قبولهم بهذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة المادة الرابعة والعشرون

يجوز للدبر أو المحافظ عند ما تدعو المنفعة العمومية أن يصدر قرارا بتمديد مدة الاستيلاء الموقت المنصوص عليه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق . أما اذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ثلاث سنين فتتزع الملكية ان لم يتم الاتفاق بالممارسة

المادة الخامسة والعشرون

العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه . وكل تلف يجعل لصاحبه حقا في التعويض عنه . واذا أصبح العقار بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه

المادة السادسة والعشرون

كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء الموقت وجب عليهم أيضا تقدير قيمة العقار وثابت ذلك في تقريرهم

المادة السابعة والعشرون

لا يجوز الممارسة عند نزاع ملكية العقارات التي يمتلكها القصر أو المحجور عليهم أو الغائبون أو المحلات الخيرية الا في حالة ما اذا كانت المصلحة هي التي طلبت نزاع الملكية

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٤٦	١٩٤٧
<p>ولا يجوز للاوصياء أو القيم أو النظار استلام ثمن العقارات الذي يتفق عليه في هذه الحالة بالممارسة والذي يقدره في جميع الاجوال أهل الخبرة أو يصدر به حكم الا باذن خصوصي من جهة الاختصاص أما اذا كان العقار وقفا لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه في خزانة ديوان عموم الاوقاف اذا كان هذا الوقف اسلاميا والا فيسلم الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها</p>	
<p>المادة الثامنة والعشرون</p>	
<p>دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة الى الملاك المبينة أسمائهم في الامر العالي يحصل به البراء التام وطالب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أى أحد كان وتكون العقارات المتروعة ملكيتها حرة من كل أنواع الرهن</p>	
<p>المادة التاسعة والعشرون</p>	
<p>دعاوى الفسخ ودعاوى الاسترداد وسائر الدعاوى العينية لا توقف نزع الملكية ولا تمنع نتائجها . ويسبق حق الطالبين على الثمن فقط ويكون العقار حرا من ذلك الحق</p>	
<p>المادة الثلاثون</p>	
<p>ألغى الامران العاليان الصادران في ١٧ فبراير و ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦</p>	
<p>المادة الحادية والثلاثون</p>	
<p>يعمل بهذا القانون من ابتداء ٣ مايو سنة ١٩٠٧</p>	
<p>المادة الثانية والثلاثون</p>	
<p>على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٣٠	١٣١
<p>مادة (٢٤٥) مكررة (ب) زيدت هذه المادة بالنص الآتي</p> <p>تعليمات صادرة من نظارة الاشغال العمومية في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٨</p>	<p>١٣٠ ٣٤</p>
<p>ترجمة تعليمات صادرة لقسم الادارة بنظارة الاشغال العمومية</p> <p>فيا يختص بطلبات نزع الملكية للنفعة العمومية</p>	
<p>في نظر مصالح النظارة أو المصالح الاخرى ذات الشأن (بحسب الحال) في طلبات نزع الملكية</p> <p>يلحق بكل طلب يختص بنزع الملكية أربع نسخ على الاقل من الاوراق الآتي بيانها :</p>	
<p>(أولاً) كشف بالعربية والافرنكية تين فيه كل أرض أو بناء يطلب نزع ملكيتهما مع ايضاح موقعهما ونوعهما ومساحتهما وحدودهما</p>	
<p>(ثانياً) جدول بالعربية والافرنكية بأسماء ملاك الاراضى والعقارات المراد نزع ملكيتها الواردة في المكلفة أو في جريدة عوائد الاملاك المبينة وألقابهم ومحللات اقامتهم</p>	
<p>(ثالثاً) رسم ذو مقياس كبير تبين منه قطع الاراضى أو البنائيات المراد نزع ملكيتها بالتطابق للكشف والجدول المتقدم ذكرهما (في عرض الطلب على مجلس النظارة عقيب النظر فيه والموافقة عليه) على الطالب (مساء كان مصلحة أو شركة أو أحد الافراد) أن</p>	

(تابع) التعديلات التي ظرات على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

يقدم لنظارة الاشغال العمومية أربع عشرة نسخة عربية وافرنكية من الكشف والجدول المذكورين آتفا ترسل اثنتا عشرة منها الى مجلس النظر مع مذكرة من النظارة يطلب بها نزع الملكية (في الامر العالى المختص بنزع الملكية)

ينشر الامر العالى الصادر بنزع الملكية هو والكشف والجدول الملحقان به في الجريدتين الرسميتين وتطلب نظارة الاشغال العمومية من المطبعة الاهلية عند ارسال ذلك الامر العالى وملحقه العدد اللازم من نسخها جميعا للتبليغ والاصاق والاعلان على ما سيأتى ذكره بعد

(في ابلاغ الامر العالى المختص بنزع الملكية واعلانه)

ترسل النظارة نسختين من الامر العالى والكشف والجدول الملحقين به الى الجهات الآتى بيانها

(أولا) الى المدير أو المحافظ لاصاقها في المديرية أو في المحافظة

(ثانيا) الى النائب العمومى لاصاقها في المحكمتين الابتدائيتين (المختلطة والاهلية) اللتين تكون العقارات المراد نزع ملكيتها موجودة فيها

(ثالثا) الى المصالح صاحبة الشأن اذا اقتضت الحال ابلاغها ذلك وترسل النظارة ساعثذ الى المدير أو المحافظ نسخا من الامر العالى

وملحقه يكون عددها بقدر عدد الملاك المزروعة ملكيتهم لاعلانها اداريا الى كل منهم فترسل له نسخة من الامر العالى ونسخة من ملحقه ويخط تحت العبارة المختصة بكل منهم بالمداد الاحمر في كل من الملحقين ويكتب بالمداد الاحمر أيضا اسم المالك في رأس النسخة التي تختص به

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

<p>(في قرار نظارة الاشغال العمومية بالاستيلاء على عقارات تكون قد نزع ملكيتها وقدرت المحكمة ثمنها لعدم اتفاق الطرفين)</p> <p>(أولاً) متى أودع طالب نزع الملكية الثمن المقدّر بقيمة رسوم الخبير في خزانة المحكمة بحسب حكم المادة السابعة عشرة تقدم شهادة الايداع لنظارة الاشغال العمومية</p> <p>(ثانياً) تصدر النظارة حينئذ قراراً يقضى بالاستيلاء على العقار المزروع ملكيته (أنظر المادة الثامنة عشرة)</p> <p>(ثالثاً) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ثم يرسل الى المدير أو المحافظ العدد الكافي لاعلانه ادارياً الى كل من أصحاب الشأن (أنظر المادة التاسعة عشرة)</p> <p>(في الاستيلاء المؤقت على عقار للنفعة العمومية)</p> <p>(راجع المواد الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين)</p> <p>(أولاً) على النظارة أو مصالحها صاحبات الشأن (عند الاقتضاء) أن تحيل المسألة على المدير أو المحافظ فيما يختص بالاستيلاء أو التعويض الذي يقتضيه صرفه</p> <p>(ثانياً) اذا كان الاستيلاء المؤقت الى زمن يتجاوز ثلاث مستين يجب حينئذ استصدار أمر على بترع الملكية ثم تأخذ الاجراءات العادية مجراها في هذا الشأن</p> <p>(في نزع ملكية عقار القصر والمحجور عليهم والغائبين والمحلات الخيرية)</p> <p>لا يميز القانون الاتفاق بالطرائق الحسية لنزع الملكية الا للمصالح الاميرية (بحسب الحال) وأما الثمن الذي يكون قد وقع التوافق على مقداره</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

فلا يجوز تسديده الا باذن خصوصى من السلطة ذات الاختصاص
(أنظر المادة السابعة والعشرين)

(في المصاريف التي تكون على طالب نزع الملكية)
كل أمر عال يصدر بنزع ملكية للنفعة العمومية يجب أن يلحق به
شهادة تدل على ايداع المبلغ الذي ترى نظارة الاشغال العمومية أن
يكفل (بحسب الحال) دفع المصاريف المكلف بها نازع الملكية
(وذلك عدا ما جاء في الامر من العالين الصادر أحدهما في ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٠٦ والآخر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ لاسيما منهما المادة
السابعة عشرة) وهذه المصاريف هي

(أولا) مصاريف نشر الامر العالى بنزع الملكية في الجريدة الرسمية
مع الكشف والجدول الملحقين به وعمل الصور والنسخ اللازمة منها
(ثانيا) مصاريف اعلان أصحاب الشأن الذين تنزع ملكيتهم
بموجب أوامر عالية وقرارات (كما في المواد الخامسة والتاسعة عشر
والرابعة والعشرين)

(ثالثا) النشر والاصاق

وعلى نازع الملكية تسديد هذه المصاريف بحسب فاتورة تقدمها
له نظارة الاشغال العمومية ومتى سددها يرد عليه المبلغ الذي يكون
قد أودعه

وعلى المطبعة الاهلية في كل مسألة من هذا القبيل أن ترسل للنظارة
فاتورة خصوصية تعين فيها مصاريف نشر الامر العالى وما يلحق به
ومصاريف النسخ التي تطلب

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٢٤٦	٢٤٧	
		ويرسل المدير أو المحافظ الى نظارة الاشغال العمومية كشفا بمصاريف الاعلان والنشر محسوبة تلك المصاريف على معدل أربعين غرشا أميريا للاعلان الواحد وعشرين غرشا أميريا للنشرة الواحدة بحسب التعريفة التي قررتها نظارة الداخلية
٣٥	٢١١	صحح رقم المادة ٣٥٣ بدلا عن ٢٥٣ التي طبعت في الأصل خطأ
٣٦	٢٢٩	صحح رقم المادة ٤١٩ بدلا عن ١١٩ التي طبعت في الأصل خطأ
٣٧	٢٤٠	صحح رقم المادة ٤٢٢ بدلا عن ٢٤٢ التي طبعت في الأصل خطأ
٣٨	٢٤٠	صحح رقم المادة ٤٢٣ بدلا عن ٢٤٣ التي طبعت في الأصل خطأ
٣٩	٣٠٨	المادة (٤٥٠)
		أضيفت نجمة فوق كلمة توقيفها بالسطر ١٤ ثم سطر أفقي تحت آخر سطر بالصحيفة ثم هامش تحت هذا السطر هكذا
		* طريقة توقيف تحصيل مسموح العمدة ورفعته في آخر السنة استبدلت برفع قيمة المسموح مرة واحدة في أول السنة بحسب التعليمات التي صدرت من المالية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨ راجع الهامش بصحيفة نمرة ٣٨٤
٤٠	٣١٤	المادة (٤٦٣) أضيفت اليها فقرة جديدة بالنص الآتي وتمنح مكافأة شهرية قدرها جنيهان لكل معاون عن المدة التي يشتغلها بالاعمال المساحية وخضم ما يصرف في هذا الشأن من اعتماد التوالف على شرط أن تكون أعماله كافية ومرضية
٤١	٣١٦	المادة (٤٦٩) عدلت كالآتي
		مفروض على كل مساح أن يقيد أعمال الغيط أولا فأولا في دفتر قصير الغيط استمارة نمرة ١٣٧ وأن يرسم به شكل كل قطعة ارض

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المرجع	رقم المرجع	
٤٢	٣١٧	<p>عملت عليها المساحة بتوضيح مقدارها وأجزائها وحدودها وطول كل ضلع من أضلاع كل جزء من تلك الأجزاء واسم ونمرة الحوض ونمرة القطعة واسم صاحب التكليف أو واضع اليد أو المستأجر وحالة القطعة وقيمة ما يساويه القدان الواحد من الأيما من أطيان الحكومة</p> <p>المادة (٤٧٧) أضيفت إليها فقرة ثانية كالآتي</p> <p>ويقيم على اللجنة عمل الرسومات النظرية والمجاوبة عن كل من أسئلة المباحث المطبوعة على استمارة نمرة ٢٨ سواء قبلت اللجنة الطلب أو رفضته</p>
٤٢	٣٢١	<p>صحح رقم المادة ٤٩١ بدلا عن ٢٩١ التي طبعت خطأ</p>
٤١	٣٢٢	<p>المادة (٤٩٥) ألغيت واستعوض عنها بما يأتي</p> <p>تفيد عملية مساحة أطيان الجزائر بالغيط أولا فأتولا في دفتر قصير الغيط استمارة نمرة ١٣٧ - وبه يجب أن يفرد قسم خاص لعملية كل يوم ومما في هذا الدفتر تدرج المساحة حرفيا أولا فأتولا في الاستمارة نمرة ٣١ . وأطيان الحكومة تدرج به كأسم أحد الممولين وإن كانت مؤجرة يذكرا اسم المستأجر وفي نهاية كل يوم يوقع من أعضاء اللجنة على كمية العمل .</p>
		<p>ويجب التدقيق التام في وصف النقطة التي بدئ بعمل المساحة فيها بآية جزيرة . فإن كان من بحري يتوضح أن كان من الشرق أو من الغرب وكذلك أن كان الابتداء من قبلي وعلاوة على ذلك يجب أن تعين أقرب نقطة ثابتة وتقاس المسافة بينها وبين نقطة البداية بكلال الضبط . ويتكرر ذلك كلما بدئ بالعمل في نقطة جديدة غير متصلة</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	
<p>بالتى قبلها انما يلزم بقدر الامكان اجتناب قيد اية قطعة على الشيوخ بين أصحاب الاطيان والتصميم على مساحة اطيان كل شخص لخدمتها بحسب حقيقة وضع يده</p> <p>ويبدأ بمساحة قاعدة اطيان كل شخص - أى عرضها - من بحرى لقبلى فى الشرق ان كانت البداية من الشرق أو فى الغرب ان كانت من الغرب - وبعد ذلك يقاس الطول البحرى من الشرق للغرب ان كان بدئى بالمساحة من بحرى أو الطول القبلى ان كان بدئى بها من قبلى - ثم تقاس القاعدة الثانية المقابلة للقاعدة الاولى فى الشرق أو فى الغرب وتعطى كل قطعة نمرة متسلسلة -</p> <p>ومن المعلوم أن أكثر القطع الاولى لا تمتد فى كل عرض الجزيرة من الشرق للغرب ولذلك يليها للشرق أو للغرب قطع أخرى دور ثان وغيرها دور ثالث ورابع الى النهاية - فان كانت القطع التى فى الدور الاول انتهت مثلا بنمرة ٢٠ وابتدأت القطعة الاولى من الدور الثانى بنمرة ٢١ وهى تقع طبعاً تحت نمرة ١ فيضاف لنمرة هذه القطعة تحت خط أفقى نمرة القطعة التى فوقها هكذا $\frac{1}{2}$ وان كانت امتدت هذه القطعة تحت قطعتين أو ثلاث من الدور الاول فندرج النمرة هكذا $\frac{1}{2}$ أو $\frac{2}{3}$ أما ان كانت الحسالة بالعكس وكانت قاعدة القطعة الاولى من الدور الاول طويلة بحيث يدخل تحتها قطعتان أو ثلاث أو أكثر من قطع الدور الثانى فيضاف للنمرة التى تحت الخط الأفقى رقم آخر يدل على ترتيب موقع كل من قطع الدور الثانى</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٢٢٢	٢٢٣
<p>هكذا $\frac{12}{1+1}$ وبعدها $\frac{22}{1+1}$ وبعدها $\frac{23}{3+1}$ انخ لكي يستدل من ذلك على أن القطع ٢١ و ٢٢ و ٢٣ واقعة كلها تحت نمرة ١ الاولى من ابتداء حدودها ويلها الثانية فالثالثة - أما ان كانت قاعدة القطعة الاولى من الدور الثاني أطول من قاعدة القطعة نمرة ١ التي فوقها بالدور الاول لذلك يجب أن تقسم الى قطعتين احدهما تعطى نمرة ٢١ وتنتهى لنهاية حدود القطعة نمرة ١ والثانية تعطى نمرة ٢١ فتدخل طبعاً تحت القطعة نمرة ٢ وهكذا الدور الثالث فالرابع الى النهاية - وعند اللزوم لا بأس من أن تقسم أية جزيرة الى أقسام حسب ترتيب تراكيب المساحة المعروفة في اصطلاح المساحين باسم الركوب حتى بذلك يمكن ترتيب القطع وتسلسلها بالكيفية التي ذكرت - وفي هذه الحالة يبدأ بالمساحة عن كل قسم لحدته - كلاله - اجمالاً بشرط توضيح اضلاع كل قسم وطول كل ضلع قبل الشروع في مساحة المفردات</p>	<p>الاطيان المثبوت وجودها فعلاً لحد آخر مساحة عملت على الجزائر - غير أكل البحر المرفوع - يقاس الموجود منها في المرتفعات أولاً سواء كان صالحاً أو فاسداً كله أو بعضه فان لم يوجد وأما بمقدار الموجود من قبل فالباقي يعتبر مفقوداً بأكل البحر الا ان كانت اطيان الممول المرتفعة ذاتها متصل بها شئ من المواطى المقيدة باسم الحكومة وفي هذه الحالة يقيد باسمه من الاطيان المواطى في اتصال اطيانه المرتفعة كحالة المقيد باسمه من قبل وتعيين الحدود الفاصلة بين الاطيان المرتفعة والاطيان المواطى</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

<p>الرقم الترتيب</p>	
<p>وعند الشروع في مساحة القطع المتزرعة في منطقة الفساد ان صاذف أن مقدار الفساد كان أكثر من مقدار المتزع يجب على اللجان أن لا تكفى بمساحة الفساد اجمالا بل تعمل المساحة قطعة قطعة بذات الطريقة التي تقدم بيانها عن الاطيان المعمور سواء كانت القطعة الواحدة كلها أو بعضها فسادا أو معمورا وإذا كان جزء منها فسادا والآخر معمورا فلا بأس من قسمة القطعة الى اثنتين أو أكثر ومساحة كل منها لحقتها بالكيفية المار ذكرها مع الدقة التامة في وصف الحدود وعمل الرسوم النظرية مضبوطة بقدر الامكان وتوضح عليها الأطوال والحدود اسما اسما نمرة نمرة سواء كان للحكومة أو لغير الحكومة</p>	<p>•</p>
<p>المادة (٤٩٦) ألغيت واستعوض عنها بما يأتي يجب على لجان المساحة أن تعين بكمال الضبط الحدود الفاصلة بين أرض العلو وأرض الجزائر على حسب خريطة فك الزمام وأن تحكم على حالة الاراضى الخارجة عن حدود العلو فان كانت كلها حقيقة من أرض الجزائر الداخلة تحت تأثيرات الفيضان العمومى يجب أن يحمر محضر بذلك ويرفق مع دفتر المساحة - أما ان كان شئ منها أصبح في عداد أراضى الزراعة الصيفية أى أراضى العلو فيجب فرزه وتعيين القطع ونمرها وأسماء أربابها بكشف يرفق مع دفتر المساحة يوقع عليه من أعضاء اللجنة وعمدة ومشايخ البلد وتختذه المديرية أساسا في حصر أصل مقدار التكليف لأطيان الجزائر - ويحمر محضر آخر بتوقعاتهم أيضا تتوضح به بوصف صريح بدأة حدود أرض الجزائر بحسب الفرز الجديد ويرفق أيضا مع دفتر المساحة</p>	<p>٤٥ ٣٢٢</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٤٦	٣٣٣
<p>وان رأت اللجنة تسهيلا للتحديد وضبطا للعمل لزوم ادخال جزء من الأرض العلو المحبوسة في جملة حدود الجزيرة لاثبات من اجراء ذلك غير أنه في هذه الحالة يتعين على اللجنة دقة وصف هذا الجزء لحدته في محضر وصف الحدود وتوضيح حدوده وأصلاعه وطول كل ضلع</p>	
<p>وان كان يخشى على الحدود الفاصلة بين المرتفعات والمواطي من اختفائها في انشاء المدة التي تمضي من الزمن بين تاريخ مساحة المرتفعات وتاريخ مساحة المواطي بسبب انياله الرمال عليها لاثبات في هذه الحالة من وضع علامات من خشب أو حديد للدلالة على تلك الحدود باعتبار أن ماورائها لتاحية الماء هو أطيان المواطي وتلك العلامات يلزم التدقيق في اثبات مواقعها بمحضر يستعمل على توضيح المسافة بين موضعها وبين أقرب نقطة ثابتة وهذا المحضر يرسل الى لجنة مساحة المواطي</p>	
<p>(مادة ٤٩٦) مكررة جُددت هذه المادة بالنص الآتي</p> <p>القطع الصغيرة التي أقل من فدان من أطيان الحكومة المختلطة على الشيوع في أطيان الافراد بحيث لم يسبق فرزها لاثبات من اضافتها لتكليف واضع اليد ان كان واحدا أو واضعي اليد ان كانوا جملة على الشيوع بينهم بضرية ثلاث مستين ماضية ويذكر ذلك في دفتر المساحة . وفي نهاية مساحة كل بلد يحرك كشف عن مفردات هذا النوع اسما اسما وعلى المديرية بعد مراجعته أن تعمل قرار اضافة الضرائب . وفي نهاية مساحة الجزائر عموما يحرك كشف عن مقدار ماضيف من هذا النوع وقيمة ماله باعتبار سنة واحدة ومجموع الاموال التي أضيفت ويرسل للسالية</p>	<p>٤٦</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الترتيب الرقم	الترتيب الرقم	
٤٧	٣٢٦	والقطع الصغيرة التي أقل من فدان من أطيان الحكومة المفروزة لحدها يجب على المجلان التدقيق التام في تعيين حدودها وأطوالها واستيفاء وصفها لدرجة يزول معها الريب في حقيقة موقعها هذا بنوع خاص من جهة القطع الصغيرة وكذلك يتبع الاجراء في بقية أطيان الحكومة بوجه عام
٤٨	٣٢٦	المادة (٥٠٨) أضيفت اليها الفقرة الآتية وتتحم على اللجنة عمل الرسومات النظرية والمجاوبة عن كل من اسئلة المباحث المطبوعة على استمارة نمرة ٢٨ سواء قبلت اللجنة الطلب أو رفضته
٤٩	٣٣٦	المادة (٥٤٠) أضيفت لهذه المادة الفقرة الآتية وهي وقياسا على ذلك يجوز رفع الضريبة عن الارض الداخلة في نطاق باقي المدن والبنادر التي ثبتت من التحقيق أنه أصبح في غير الامكان رجوعها لوظيفة الزراعة
٥٠	٣٣٦	المادة (٥٤١) أضيفت الى هذه المادة العبارة الآتية وان كان أو لم يكن من المحتمل رجوع الارض كلها أو بعضها لوظيفة الزراعة وتمضي اللجنة للاستمارة نمرة ٢٨ المذكورة بالصيغة الثانية في النوع الثالث من الاسئلة السؤال الآتي وتجاوب عنه من نتيجة التحقيق وهو (٧) ان كانت الاطيان مما تحول من أرض الزراعة لأرض البناء فهل من المحتمل او من الغير المحتمل رجوعها كلها أو بعضها لوظيفة الزراعة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

<p>مادة (٥٤٤) مكررة زيدت هذه المادة للفصل ٨ بالنص الآتي في شهر ابريل من كل سنة يسلم كشف لاحد المعاوين عن الارض الزراعية التي رفعت عنها الضريبة لسبب دخولها في نطاق المباني فيعابها وبميزها على نوعين ويحرر محضرا عنها يدل على ١ الاراضي التي أصبح في غير الامكان رجوعها لوظيفة الزراعة ٢ الاراضي التي وان لم تشاهد منزرعة في وقت المعاينة ولكن في الامكان زراعتها فالأراضي التي من النوع الأول هي التي ترفع نهائيا من الزمام وتضاف على السكن - والتي من النوع الثاني تتكرر معاينتها في كل سنة للحكم على حالتها بالكيفية التي ذكرت</p>	٣٣٦	٥١
<p>المادة (٥٤٥) عدلت كالآتي يجوز تحقيق الاطيان التي تحصل الشكوى من اتلافها مما قد بيع من أطيان الحكومة وكان بيعه على شروط مقررة من جهة ربط ضرائب تدريجية لأزمة معينة بحسب أحكام الدرجتين الثانية والثالثة من المادة الثانية أو بحسب أحكام المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - ذلك لاحتمال أنه عند البيع لم يتيسر تمييز حالة الاطيان والتحقق مما اذا كان أو لم يكن اصلها مما يصح اعتباره داخلا تحت مقدرة الشاري - أو أن التلف طرأ على الارض بعد البيع بحيث أعجزت أربابها مقاومته غير أنه في هذه الحالة يجب طبعا أخذ رأى نظارة الاشغال وكذلك يجوز تحقيق الاطيان التي تحصل الشكوى من اتلافها مما اعيد ربط الضريبة عليه بحكم المادة الاولى من دكرينو أول مارس سنة ١٨٩٤ وذلك عند توفر الشروط الآتية</p>	٣٣٦	٥٢

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم الصفحة	نص المادة
٥٣	٣٣٧	أولاً - ان التلف طارئ من عدم كفاية المنافع العمومية وفي هذه الحالة يجب أخذ رأى نظارة الاشغال بعد حصول التحقيق وثبوت صحة ذلك ثانياً - ان لم يكن التلف ناشئاً من عدم كفاية المنافع العمومية فتكون قد مضت ست سنوات كاملة من ابتداء سنة رفع الضريبة عن الاطيان المادة (٥٤٧) عدلت الفقرة الاولى منها كما يأتي
٥٤	٣٤٤	الاطيان التالفة برمال الجبال ومقاطع الجسور المرفوعة أموالها بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من دكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - أنظر صحيفة نمرة ٢٥٧ - ذلك لمقاس ما يوجد قد صلح منها وتقدير ما يستحق ربطه عليه من الضرائب
٥٥	٣٥٨	والمعاينة تكون على الأقل مرة في كل ثلاث سنين على التالف بالرمال وستين على التالف بالمقاطع صحح رقم المادة ٥٦٣ بدلا عن ٤٦٣ التي طبعت خطأ أضيفت المادة الآتية
		تأجير أطيان الميرى بالجزائر ومساحتها مادة (٦٢٣) مكره - تأجير أطيان الميرى بالجزائر ومساحتها على مقتضى تعليمات المالية الصادرة في ٨ يوليو سنة ١٩٠٩ و ٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ وهي
		تعليمات عن تأجير أطيان الميرى بالجزائر ومساحتها ١ - تحرر الاطيان في الوقت الحاضر لمدة سنة واحدة. تبدئ من أول نوفمبر وتنتهى في ٣١ أكتوبر بالوجه البحرى ومن ٧ أغسطس لغاية ٦ أغسطس بالوجه القبلى

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٢ - يعرض التاجير بالمزاد العلني في النصف الثاني من شهر جونيو عن أطيان كل بلد على حدتها وتقدر مساحة الاطيان بالقدان حوضا حوضا على حسب المندرج بأخر مساحة

٣ - يجوز للدير أن يؤجر بنفسه بالممارسة بلا مزاد

(١) أطيان البلد التي لا يزيد مجموع ما فيها عن عشرة افدنة ويفضل في ذلك المجاورون لها أو من تكون الاطيان على رؤوس غيطانهم
(٢) الاطيان ملك الحكومة التي على الشيوخ في أملاك الغير مهما كان مقدارها

٤ - يعلن عن مواعيد جلسات المزاد بالحريرة الرسمية العربية ثلاث مرات قبل الجلسة بين كل منها والاخرى ثمانية أيام ويعين في الاعلان مكان المزايدة وتعلق اعلانات عن ذلك أيضا بحروف واضحة على دور العمدة وباب ديوان المركز وباب ديوان المديرية

٥ - تعقد الجلسات تحت رئاسة مأمور المركز في ذات البلد أو في ديوان المركز أو في أقرب بلد تبعا لظروف الحال

٦ - تقيد العطاءات بقائمة المزاد «استمارة نمرة ٨» بعد ختمها بختم المديرية

٧ - لا يقبل عطاء من أحد الا ان قتم تأمينا تقديا بقيمة ثلث ايجار سنة أو ضمانا من أشخاص مالكيين لا ملالك لا نقل قيمتها عن نصف ايجار السنة ومع ذلك يعترفون صريحا بالتضامن مع المستأجرين في تسديد الايجار وتقديم أملاكهم تأمينا للتسديد

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٨ - لا يقبل عطاء ممن تأخر من قبل في تسديد شيء من الايجار ولا من أحد أبنائه أو أقاربه أو أى شخص يظن أن اسمه مستعار لمصلحة الشخص الممنوع التأجير اليه
- ٩ - لا يجوز تحويل الايجار من شخص لآخر الا بتصريح من المالية
- ١٠ - يجوز قبول الزيادة بقيمة العشر من قيمة الايجار الراسى بها المزداد وذلك في أثناء العشرة الايام التالية لجلسة المزداد وفي هذه الحالة يجتد ميعاد آخر للمزداد والذي يرسو عليه المزداد في الجلسة الثانية لا يقبل فيه زيادة أخرى
- ١١ - يفضل التأجير لأهل البلد الكائنة فيها الاطيان إلا ان تحقق المدير من أنهم متوطنون على بنحس الايجار أو كان العطاء المقدم من غيرهم يزيد عن ١٠ في المائة من القيمة التي طلبوا التأجير بها
- ١٢ - لا يعتبر التأجير معقودا بين الحكومة والراسى عليه المزداد الا بعد تصديق المدير وعقب ذلك يطلب الراسى عليه المزداد للركو ويجز عقد التأجير استمارة نمرة ٧ وفيه يقر المستأجر باستلام الاطيان وقبوله المعاملة بحسب الشروط المدونة فيه وتعطى له صورة منه أن طلب ذلك
- ١٣ - في الخمسة عشر يوما الاخيرة من نوفمبر ترسل المديرية الى مراقبة الاموال المقررة كشفا بأصل الاطيان المطروحة للمزداد وفيات ايجارها السابق والذي تم في تأجيرها للسنة الجديدة وملحوظات المديرية في النقص ان وجد
- ١٤ - يبدأ بالمساحة على اطيان مرتفعات الجزائر من أول يناير بحيث تنتهى لفاية أبريل وعلى المواظى من ١٦ مايو بحيث يتم لغاية يونيو

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ١٥ - يجب أن تكون المساحة بحضور الزارعين شخصيا وبحضور المستأجرين إن أمكن سواء كانوا مستأجرين أو زارعين خفية ويجب أن تؤخذ أقراراتهم على قائمة المساحة اقرارا بصحة ما فيها
- ١٦ - يجب على معاون لجنة المساحة أن يعلن العمدة قبل خمسة أيام من التاريخ الذي سيبدأ بالعمل في مساحة الاطيان المؤجرة بالجزائر بالبلد ويتعين على العمدة اعلان المستأجرين والزارعين بذلك
- ١٧ - يجب على لجنة المساحة أن تقدر إيجار الاطيان المترعة بغير قوتيرات (أى الزراعة الخفية) وتأخذ اقرارا من الزارع بقبوله تسديد الايجار فورا وقبوله المعاملة بحسب أحكام الامر العالى الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ان لم يستد الايجار حالا
- ١٨ - ان امتنع الزارعون سواء كانوا مستأجرين أو زارعين بغير عقود من التوقيع على قوائم المساحة تعمل محاضر بأسباب امتناعهم وترسل للمديرية للنظر فيها
- ١٩ - يحرر المعاون عقب مساحة كل بلد كشفا ببيان ايجار المترع بغير قوتيرات والزيادة في المؤجر وتسليمه للصراف للتحصيل بموجبه ويأخذ تمهيدا على عمدة البلد بعدم تمكن أحد من نقل المحصولات من الارض إلا ان استد جميع المطلوب منه من الايجار وعلى المعاون أن يرسل صورة من الكشف للمديرية بواسطة المركز وعلى المديرية أن تعيد تلك الصورة للمركز في ظرف العشرة الأيام التالية لكي يبلغ الصراف والعمدة مآقررتهم المديرية
- ٢٠ - ان أهملت لجنة المساحة الابتدائية أو لجنة الجاشنى في حصر المترع بغير قوتيرات وتقدير ايجاره أو حصر الزيادة في المؤجر بقوتيرات أو في أخذ اقرارات من الزارعين او عمل المحاضر كما ذكر آنفا بالمواد ١٥ و ١٧ و ١٨ جاز للمديرية مجازاتهم عليه

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٤٦	١٩٤٧	
		٢١ - وكذلك فيما لو أهمل الصراف في تحصيل الايجار قبل مشال المحصولات أو أهمل العمدة في المحافظة على المحصولات او ان حصل تأخير من المديرية في إعادة الكشف المنصوص عنه بالبند ١٩ للمركز فالمدير أن يجازى كل من تتضح ادانته منهم
		٢٢ - يجب تبليغ هذه التعليلات للأموالين والمعاونين والصيارف وعمد البلاد والتأكيد عليهم باتباع نصوصها والعمل بموجبها
		٢٣ - تكون هذه الاعمال من اختصاص قسم أول الإيرادات بالمديرية ما
٣٦٣	٥٦	المادة (٦٤٢) أضيفت عليها العبارة الآتية. ولا يدخل تحت حكم هذه القاعدة طلبات الاراضى التي تحولت من وظيفة الزراعة لوظيفة البناء فانه لا يلزم تأخير ولا تأجيل تحقيقها بل يجب تحقيقها أول بأول في أوقات تقديمها
٣٦٦	٥٧	المادة (٦٤٧) أضيفت إليها فقرة بالنص لآتى وكل محضر معاينة يوجد غير منطبق على اللوائح وكل نقص يوجد في العمل ويدعو الحال لاعادة الاوراق من المديرية إلى لجنة المساحة لهذه الاسباب يجازى لأجله معاون والمساح في المرة الاولى بالانذار واذا تكررت هذه الحالة فتوقع الجزاءات عليهما حسبما يراه المدير
٣٦٨	٥٨	مادة (٦٥٢) مكررة أضيفت هذه المادة بالنص الآتى ترسل لمصلحة هندسة المديرية أوراق مسائل الاطيان الثالثة الآتى ذكرها ويطلب ابداء رأيها في كل منها في ظرف شهرين من الزمن على الاكثر (ماعدا في زمن مناورات الرى في الصيف) وان تأخر الرد منها عن هذا الميعاد يجب تبليغ المالية بذلك أما هذه المسائل فهي

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	ملاحظات	رقم
٥٩	٣٦٨	المادة (٦٥٥) أضيفت العبارة الآتية لهذه المادة وذلك كله بعد العرض لنظارة المالية وصدور التصريح منها باعتجاده
٦٠	٣٦٩	مادة (٦٥٩) مكررة أضيفت هذه المادة بالنص الآتي فما يختص بالارض التي تحولت من أرض الزراعة لأرض البناء يجب أن يقرر القومسيون عن الارض التي قررت لجنة التحقيق عدم احتمال رجوعها لوظيفة الزراعة أن ترفع هذه الارض نهائيا من الزمام وتضاف على المنافع العمومية في نوع السكن - أما ما يقرر احتمال رجوعه منها لارض الزراعة فيبقى باسم صاحبه بلا ضريبة (غير مربوط) ويقيد بالسجل استمارة نمرة ٣ للعائنة
٦١	٣٦٩	المادة (٦٦٤) حذفت العبارة الاخيرة من الفقرة الثانية من هذه المادة بصحيفة ٣٧٠ بعد عبارة (ويعيد الكشف للديرية) واستبدلت بالعبارة الآتية - مؤشرا عليه منه ومن كاتب المركز بما يدل على التنفيذ والمراجعة وصحة العمل
٦٢	٣٧٠	مادة (٦٦٥) مكررة أضيفت هذه المادة بالنص الآتي مفروض على باشكاتب كل مديرية ورئيس قلم ايراداتها أن يراجعا من وقت لآخر سجل قيد الشكاوى الخاصة بالاطيان التالفة المنصوص عنه بالمادة ٦٢٤ واستيفاء كل ما يوجد ناقصا من ابضاعه وأن يقدموا تقريراً في أثناء الجلسة الايام الأولى من شهر نوفمبر من كل سنة يشتمل على

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم الصفحة	نص المادة
٦٣	٣٧٥	أولا - ملحوظاتهما من جهة اعمال السجل استمارة نمرة ٣٧ ثانيا - احصاء عن كل ما تقدم من شكاوى الاطيان الثالثة وما كان متأخرا من السنة الماضية والذي انتهى برفع الضريبة ومقداره وقيمة الضريبة السنوية عنه والذي رفض ومقداره والباقي مركزا مركزا وأسابيب تأخير المادة (٦٨٧)
٦٤	٣٧٨	العبارة الآتية وهي - اعتبارا من ابتداء السنة التي تعترف مصلحة الرى كتابة أن الارض استعملت فيها للنافع العمومية - قد عدلت كالاتي - اعتبارا من ابتداء الشهر الذي تعينه مصلحة الرى وان لم تعين الشهر فمن ابتداء السنة التي تؤخذ فيها الاطيان للنافع العمومية - وفيا يختص بالإراضى التي تؤخذ لشركة سكة حديد الدلتا برفع الضرائب من ابتداء التاريخ الذي تعينه الشركة المادة (٦٩٧) زيد عليها ما ياتي الا ما يختص منها بطلب رد ما استغنت عنه مصلحة الرى مما لم يسبق أخذ عوض أو دفع بدل عنه فانه من اختصاص مراقبة أمالك الميرى
٦٥	٣٨٧	المادة (٧٣٨) أضيفت اليها العبارة الآتية وهي وهذه القرارات تصدر بالنسبة للاموال المرفوعة على القسيمة استمارة نمرة ٤ وبالنسبة للاموال المضافة على القسيمة استمارة نمرة ٤ مكررة وتقدم القسيمان المذكوران لرئيس قلم الإيرادات لكي يراجعهما ويؤشر على آخر قسيمة مكتوبة من كل منهما

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة.

رقم المادة	رقم الصفحة
مادة (٧٤٣) مكررة أضيفت هذه المادة بالنص الآتي يطلب رئيس القسم الثاني من المراكز الاوراد الخاصة بالاقواف الخدوية انلخصوصية في أثناء العشرة الأيام الاولى من شهر يناير وبعد الاطلاع عليها والتحقق من استيفائها ترسل بمحاظلة وخطاب لادارة الاقواف المذكورة بمصري ذكر به أن المقيّد بهذه الاوراد هو فقط قيمة المربوط في أول السنة الذي لايمعد أن يزيد أو ينقص بسبب ما يحدث من التغيرات في أثناء السنة	٦٦ ٣٨٩
المادة (٧٥٠) أضيفت اليها الفقرة الآتية (١٧) كشف في اليوم السادس من كل شهر يشتمل على ١ - تواريج ونمر الاوامر التي صدرت من المالية (أموال مقررة) أو (أملك) باضافة أموال أو رفع ايجارات وتأخرت بغير تنفيذ لغاية الشهر الاسبق وما استجد عليها في الشهر السابق - والذي تنفذ منها في الشهر السابق أيضا بتوضيح نمر القرارات المسلسلة - والذي لم ينفذ وأسباب تأخير تنفيذه ٢ - نمر القرارات المسلسلة نمرة ٤ المتأخر تنفيذها مما صدر لغاية الشهر الاسبق - وما صدر - وما نفذ - والباقي لغاية الشهر السابق ٣ - نمر القرارات المسلسلة نمرة ٤ مكررة بالكيفية التي ذكرت بالفقرة السابقة ٤ - بيان المسائل التي توجد صالحة للرفع أو الاضافة ولم تنفذ مما ورد من المراكز ولم يسبق عرضه للمالية وملحوظات المديرية في دوائى التأخير المادة (٤) الكلمة - يأتي - التي هي الكلمة الخامسة من كلمات هذه المادة وضع فوقها بحرف صغير - (٢) -	٦٧ ٣٩٤
٦٨ ٤٠٦	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	تاريخ	ملاحظات
٦٩	٤١٠	ثم كتب بالهامش سطر ثان هكذا (٢) - قررت اللجنة المالية في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٦ بأن لا لزوم لإعادة تقدير أجور المباني في كل سنتين وأن يسوغ التصريح للجان التقدير بأن تعمل التقدير بتناقص عشرة في المائة من إيراد الملك المادة (٢٠) الكلمة - علة - وهي الكلمة ١٣ من السطر السادس من مسطور هذه المادة صححت بكلمة - عادة - بالسطر الثالث من الهامش المذيلة به المادة ٢٢ كلمة يتير صححت بكلمة يتيسر بالسطر التاسع من الهامش رقم (٩٢٧) صحح برقم - ١٢٧ - مادة ١ مكررة - زيدت هذه المادة بالنص الآتي لائحة إدارة عمومية صادرة من نظارة المالية ومصدق عليها من مجلس النظار في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تنفيذا للمادة ٢٨ من الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الباب الأول - في جرد وتعداد الاملاك وتقدير قيمة أجزائها المادة ١ - تجرد الاملاك في كل سنتين مرة ويشرع في الجرد الأول من أول ابريل الى أول يولييه سنة ٨٤ بالكيفية الآتية وهي يشكل في كل مدينة وفي كل قرية لجنة معين أعضائها نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية وتباشر هذه اللجان أعمال التعداد بمساعدة كتاب التعداد وتحرر جداول عن جميع الابنية بدون فرق ولا تميز بين الابنية التي تربط عليها العوايد وبين الابنية التي تعفى منها ويجعل في المدن لكل تمن أو قسم جدول مخصوص يبين فيه تعداد

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٢١

الابنية شارعا شارعا وحارة حارة مع ذكر نوع الابنية وعدد أدوارها وماهى معدنله بيوت سكن كانت أولو كاندات أو طواحين أو معامل أو غير ذلك وأسماء أصحابها أو أصحاب المنفعة فيها وما اذا كانت مشغولة أم لا أو معدة لاقامة الشعائر الدينية أو لمنفعة عمومية أو خيرية ومتى تم تحرير الجداول تحفظ فى الدائرة البلدية أو فى المديرية أو فى المحافظة أما فى القرى فتحفظ عند الصراف وتلصق اعلانات فى المحافظات وفى بنادر المديرىات على باب الدائرة البلدية وفى القرى على أبواب دور المشايخ يدعى بها أصحاب الاملاك للاطلاع على جداول التعداد فى خلال شهر واحد ويطلب تصحيح مايجدونه فيها من خطأ أو السهو أو التكرار وعلى لجان التقدير أن تصحح تلك الجداول وأن تعلن العموم باعلانات تلصق بالكيفية المتقدم ذكرها عن اليوم والساعة والمكان التى تجتمع فيها لهذا الغرض

المادة ٢ - على لجان التقدير أن تصحح جداول التعداد وتقرها بعد سماع ملاحظات أصحاب الاملاك أو ذوى الشأن أو من يستنبذونهم عنهم ثم تقدر قيمة أجرة الاملاك القابلة لربط العوايد عليها بالكيفية المبينة فى الامر العالى المختص بذلك وتدرج تلك القيمة فى جدول التعداد

الباب الثانى - فى انشاء جريدة التمويل والجداول السنوية

المادة ٣ - على الدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة أن تنشئ جريدة تمويل لكل مدينة أو ناحية بالاستناد على جداول التعداد والتقدير وتشتمل هذه الجريدة على أسماء أصحاب البناء أو المنفعة على ترتيب

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

حروف الهجاء ويوضح أمام اسم كل منهم بنوع اجمالي جميع ما يمتلكه في المدن وفي النواحي من الابنية القابلة لربط العوايد عليها وما هو مذكور في جداول التعداد والتقدير عن نوعها وقيمة أجزائها ثم يوقع مأمور الدائرة البلدية أو المحافظ أو المدير على الجريدة المذكورة

المادة ٤ - يستخرج جدول التمويل سنويا من الجريدة عن كل مدينة أو ناحية مبينا فيه اسم كل صاحب ملك أو منفعة وقيمة أجرة الابنية التي يمتلكها ومقدار ما يطالب بتأديته عليها من العوايد محسوبا باعتبار جزء من اثني عشر من تلك القيمة ثم يصدق عليه مأمور الدائرة البلدية أو المحافظ أو المدير بامضائه أو بختمه لاعتماد التحصيل على مقتضاه

الباب الثالث - فيما يحصل سنويا في جريدة التمويل من الزيادة والتخفيض

المادة ٥ - الابنية الجديدة أو التي يحدد بناؤها وصارت قابلة لربط العوايد عليها المكلف أصحاب الملك أو المنفعة فيها بالاطلاع عنها في النصف الاول من شهر نوفمبر تضاف في كل سنة على جداول التعداد وجريدة التمويل وتربط عليها العوايد في جداول تمويل السنة التالية بحسب ما تقرره لجنة التقدير التي تتعقد لهذا الغرض والابنية التي هدم كلها أو بعضها عمدا أو التي طرأ عليها خراب كلي أو جزئي أو صارت غير قابلة لربط العوايد عليها يتزل كلها أو بعضها من جداول التعداد ومن جريدة التمويل ومن الجدول السنوي بناء على اخبار أصحابها وتقدير اللجنة المذكورة أيضا

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

المادة ٦ - على مأموري الحكومة أن يراجعوا الطلبات المتعلقة بما يضاف أو يقل من العوائد لمراعاة ماهو منصوص عنه من الغرامة وسقوط الحق في المادة التاسعة من الامر العالى المتعلق بعوائد الاملاك المبينة وما يظهر لهم من الابنية غير واردة في جداول التعداد والتمويل يمررون عنه محاضر ومقتضى هذه المحاضر تدرج الابنية الجديدة الغير مخبر عنها في جداول التعداد وجريدة التمويل والجدول السنوى بعد تقدير أجزائها بالصورة المعتادة

وما يتحصل من العوائد مضاعفا يعتبر أحد ضعفه غرامة ولا يدرج في جداول التمويل

واذا لم تتقدم في المواعيد المحددة الطلبات المختصة برفع العوائد عن الابنية التي صارت غير قابلة لها فيقرر سقوط الحق فيها بمقتضى محاضر أيضا

الباب الرابع - في نقل العوائد

المادة ٧ - على الدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة قبول طلبات نقل العوائد متى كانت مطابقة للأحوال المنصوص عنها في المادة العاشرة من الامر العالى المتعلق بعوائد الاملاك المبينة ويصحب مع الطلب حقد انتقال الملك أو المنفعة للاعتماد عليه في النقل وان لم يصحب به يجب على صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد أن يخضيا الطلب المذكور

الباب الخامس - في نشر جداول التمويل وتحصيل قيمها

وما يتعلق بذلك من الاجراءات الجبرية

المادة ٨ - متى تحررت جداول التمويل وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويأشر في تحصيل قيمها ويكون نشرها باعلانات تلصق

(تابع) التعديلات التى طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

على باب الدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة أو على باب دار شيخ البلد يخبر بها الممولون أن جداول التمويل تسلمت لمأمورى التحصيل وأنه يجب على كل منهم أن يؤدى ما هو مربوط عليه من العوايد فى المواعيد المقررة والا فإنه يجبر على ذلك

وبين مأمور التحصيل فى آخر جدول التمويل تاريخ نشره ويبحث مجانا لكل ممول كشفا مستخرجا منه واضحا به مقدار العوايد المربوطة عليه وتاريخ نشر الجدول المذكور

المادة ٩ - ما يؤديه المولون من العوايد يقيد لهم دفعه فدفعه فى جدول التمويل ويعطى لهم قسيمة عن كل دفعة

المادة ١٠ - اذا تأخر الممولون عن الدفع فى المواعيد المقررة تحمر لهم أوراق الاجراآت الجزئية بمعرفة مأمورى التحصيل وبعد تأشير مأمور الدائرة البلدية أو المدير أو المحافظ عليها بالتنفيذ تعلن لهم بدون تكليفهم بمصاريف

المادة ١١ - تحتوى تلك الاوراق على تكليف المولين بالدفع فى مدة ثمانية أيام كاملة تمضى من تاريخ اعلانها لهم ومتى انقضت هذه المدة ولم يحصل منهم مناقضة قانونية يباشر بالتنفيذ طبقا لاحكام الامر العالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

الباب السادس - فى التشيكات

المادة ١٢ - تشيكات أصحاب الملك أو المنفعة من اجراآت التعداد والتقدير تحال على مجلس المراجعة ومتى زادت قيمة العوايد الرافعة الشكوى فى شأنها عن خمسمائة قرش صاغ تحرر تلك الشكوى على

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٣٣
١٣٤

ورقة تمغة وتصحب بالتشيكات قسائم أقساط العوايد المدفوعة ويكون تقديمها في المواعيد المقررة في المادة التاسعة عشر من الامر العالى المتعلق بعوايد الاملاك المبينة للدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة وهي تقيدها في تواريج استلامها وتعطى بها وصولات لاربابها .

المادة ١٣ - التشيكات التي تقدم بعد مضي المواعيد المحددة تبعث حالا قبل تحقيقها الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها أو بقبولها من حيث فوات المدة فان لم يحكم برفضها تعاد للدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة لتحقيقها اداريا .

المادة ١٤ - التشيكات التي تقدم في المواعيد المحددة تحقق اداريا في حال تقديمها ثم تبعث لمجلس المراجعة ليحكم فيها وللمجلس المذكور اذا استصوب قبل اصدار قراره فيها اجراء تحقيقات آخر مثل تعيين ارباب خبرة أو سماع شهود أو نحو ذلك أن يأمر بها

المادة ١٥ - تعلن قرارات مجلس المراجعة باخطارات ادارية وبدون مصاريف الى ارباب الشؤون وإلى ناظر المالية ويبعث الناظر الموما اليه الى مأمورى التحصيل بواسطة الدائرة البلدية أو المديرية أو المحافظة أوامر بتنزيل المربوط زيادة من العوايد وبرد ما تحصيل من تلك الزيادة الى اربابها

الباب السابع - في مسئولية مأمورى التحصيل

المادة ١٦ - مأموزو التحصيل مسؤولون لدى الحكومة في توريد العوايد

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم الصفحة
المادة ١٧ - على مأموري التحصيل أن يحجروا في شهر ابريل من كل سنة كشفا عن كل تمن أو قسم في المدن وعن كل بلد يبينون فيه متأخر تحصيله من الفوائد في السنة الماضية ويرسلونه الى مأمور الدائرة البلدية أو المدير أو المحافظ وهو يبعثه الى ناظر المالية مرفوقا برأى منه متضمن ذكر الأسباب المبني الرأى المذكور عليها	
المادة ١٨ - اذا أثبت مأمور التحصيل ان الاجراءات المتعلقة بتحصيل العوائد الواردة في الجدول تمت عن يده في أوقاتها ولم تجد نفعا فيعطى له ناظر المالية خلو طرف بالمبالغ المتأخر تحصيلها	
المادة ١ - مكررة اعتبرت نمرة ٢	٧٣ ٤١٣
المادة ٢ - اعتبرت نمرة ٢ مكررة	٧٤ ٤١٤
المادة ٣ - أمر عال في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧	٧٥ ٤١٤
عدلت هكذا - أمر عال في ٢٦ جونيو سنة ١٩٠٩	
المادة ٤ - صدر أمر عال بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١٠ بتعديل دائرة حدود بندر منوف وهذا الامر عدل الامر السابق صدوره في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩	٧٦ ٤١٤
عدلت الملحوظة نمرة ١ التي بالهامش هكذا	٧٧ ٤١٤
- هذا الأمر عدل الأمر السابق صدوره في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧	
المادة (٤٥) من السطر الرابع من هذه المادة لآخرها عدل بالنص الآتي - أما الملحقات فلا يجري تبنيها اكتفاء بالنمرة التي يقر بها الملك أما الملحقات التي تكون وجهتها على شارع خلاف المدخل العمومي فهذه توضع عليها نمرة الملك الأصلية ويجانها كلمة (تبع)	٧٨ ٤٢٨
(منشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة

رقم المادة	رقم الصفحة
المادة (٤٦) عدلت بالنص الآتي	٧٩ ٤٢٨
إذا صادف في أحد الشوارع أو الحارات بمدينة القاهرة أن جزءا منها تابع لقسم من أقسام المدينة غير القسم التابع إليه بقية مباني الشارع أو الحارة فالمباني التابعة لكل قسم يعمل عليها الجرد والتقدير بالتبعية للقسم الملحق به بجرده باقي الحواري والشوارع ويوضع بجانب النمرة رف الرمز للقسم التابع له الجزء المذكور (مشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)	
المادة (٤٧) عدلت بالنص الآتي	٨٠ ٤٢٩
إن اختلفت النمرة الجديدة التي ستوضع على الملك عن النمرة القديمة الواردة بالجرود فيلزم ذكر النمرة القديمة بكلمة (أصلها نمرة كذا) وذلك لمعرفة النمرة الأصلية عند الاقتضاء (مشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)	
المادة (٤٨) بالسطر الثاني من هذه المادة - نمرة ٦ - صححت هكنا - نمرة ٧	٨١ ٤٢٩
المادة (٣٩) عدلت بالنص الآتي	٨٢ ٤٢٦
الجرود والتقدير العمومي أو الخصوصي هذا عمله الحكومة من نفسها غير أنه في نوع الجرد والتقدير السنوي يتعين على أرباب المباني المستجدة أن يخطروا الحكومة في النصف الأول من شهر نوفمبر من كل سنة عن الابنية الجديدة أو التي يتجدد بناؤها أو التي صارت قابلة لربط العوايد عليها وعما أضيف على أملاكهم من البناء الجديد - وعدم تقديم هذا البلاغ أو تقديمه بعد الميعاد يترتب عليه تكليف الممول بغرامة مثل عوايد سنة كاملة	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٢٦	١٩٢٧
<p>(المادة ٩ من دكرينو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)</p> <p>ولا يسرى حكم هذه الفرامة على المباني المستجدة الكاملة أو اجزاء المباني التي أنشئت بمقتضى رخص من مصلحة التنظيم</p> <p>(منشورا ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ و ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩)</p>	
<p>المادة (٤١) عدلت الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي</p> <p>في وقت الجرد العمومي الاملاك التي توجد مربوطة بالعوايد ولكن لم تخضع اثنان السنوات على تقدير عوايدها يجب قيدها بكشوف الجرد في الخانة نمرة ٥ بأوصافها مع ايضاح أصل الذي تقدر عليها - وصافي عوائدها بعد تنزيل ماعساه أن يكون قد تنزل بحكم مجلس المراجعة -</p> <p>وابتداء سنة ربط العوايد - أما خانة التقدير فتوضع بها أصفار</p> <p>أما اذا اتضح أن بعض الاملاك استجد به شئ ولم يسبق ربط العوايد عليه وتحققت اللجنة من أن اتمام عمارته كان في سنة الجرد العمومي فتقدر عليه العوايد بالجرد المذكور وتدرج بالخانة نمرة ٦ - وإن ثبت أن اتمام العمارة كان في السنوات الماضية فيقيد بغير عوايد في الخانة نمرة ٦ - ولكنه يدرج بالكشوف المعدة لاحصاء المباني المستجدة مع تقدير العوايد عليه ويعتبر في جملة الاملاك الساقطة من الجرد والتقدير ما لم يكن من أملاك الاوقاف الخيرية فانه لا يسرى عليه هذه القاعدة بل يدرج في دفاتر الجرد العمومي مع قيمة ما يقدر عليه من العوايد</p>	<p>٤٢٦ ٨٣</p>
<p>وينشأ ملحق خصوصي لاحصاء الاماكن الساقطة من الجرد والتقدير المستجدة قبل سنة الجرد العمومي - يقيد به التاريخ الحقيقي</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٤٧	١٩٤٨
<p>واتمام عمارة كل مكان - وقيمة ما يستحق تقديره عليه من العوايد - وقيمة ما يستحق من الغرامة على كل مكان يثبت عدم الاخبار عنه ولا الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم لبنائه (منشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)</p>	
<p>المادة (٤٣) عدلت كما يأتي يخصص دفتر قائم بذاته للباني الكائنة في كل شارع أو حارة ويتبع في تمييز الاملاك بحسب الجدول الآتي بيانه في نهاية هذه المادة - وذلك في المدن الموضوع بها ألواح بأسماء الشوارع من قبل مصلحة التنظيم غير أنه يجب توضيح أسمائها بالجرء السابق ان كانت قد طرأ عليها شئ من التغير - وكذلك ان اختلفت نمرة الملك في الجرد الجديد يجب توضيح نمرة الملك الاصلية أما الحارات والعطف الصغيرة التي كانت في الاصل داخلية ضمن جرد ذات الشوارع أو الحارات الكبيرة وأصبحت الآن قائمة بذاتها بنمرة خاصة بها فهذه تجرد لحدتها كل منها بدفتر خاص</p>	٤٢٧ ٨٤
<p>أما المدن والبنادر الغير موجود بها ألواح بأسماء شوارعها فيجب تمييزها ابتداء من جهة اليمين من الشارع أو الحارة ويتابع الى أن ينتهي لآخر نمرة من جهة اليسار ويكون التمييز بالبوية الزرقاء المزوجة بالزيت وذلك بواسطة الصفايح المعدة لهذا الغرض المنمرة بأرقام الآحاد والصفائح الاخرى المعدة لطبع كلمة (تبع) وهامى الطريقة المتفق عليها مع مصلحة التنظيم في التمييز</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

		تمير منازل القاهرة
		اقتراحات مصلحة التنظيم بالقاهرة
		١ - يتبدئ التدمير في الشوارع والطرق والازقة الممتدة من الشمال للجنوب من الجهة الجنوبية
		٢ - يتبدئ التدمير في الشوارع والطرق والازقة الممتدة من الشرق للغرب من الجهة الغربية
		٣ - يتبدئ التدمير في الشوارع والطرق والازقة الممتدة من الجنوب للغربي للشمال الشرقي من جهة الجنوب الغربي
		٤ - يتبدئ التدمير في الشوارع والطرق والازقة الممتدة من الشمال للغربي للجنوب الشرقي من جهة الجنوب الشرقي
		٥ - في الازقة والحارات الغير نافذة يتبدئ التدمير من المدخل بدون مراعاة الاتجاه
		٦ - في الميادين يتبدئ التدمير من البيت الاكثر اتجاها للجنوب للبيت الاكثر اتجاها للشمال
		٧ - يعطى لكل بيت عمرة مسلسللة وترية (فردية) من الجانب الايمن وشفعية (زوجية) من الايسر
		٨ - يلاحظ ما في بند (٧) في الميادين مع اعتبار البدء من الجنوب للشمال
		٩ - تعطى لكل قطعة أرض فضاء مخصصة للبناء عمرة اذا كانت وجهتها لا تزيد عن ثلاثين مترا ولو كانت جملة قطع ملك شخص واحد
		١٠ - تقسم القطع التي تزيد وجهتها عن ثلاثين مترا الى جملة قطع وجهة كل منها لا تزيد عن عشرين مترا وتعطى لكل منها عمرة مستقلة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١١ - اذا بنى أكثر من بيت واحد على قطعة واحدة يعطى لكل بيت نمرة القطعة مع اضافة الحرف المميز له من الحروف الهجائية		
١٢ - اذا ضم بيتان أو أكثر على بعضهما يعطى للبيت المتكوّن منها أصغر نمرة من نمر البيوت الاصلية		
١٣ - اذا قسم بيت فيما بعد الى بيتين أو أكثر تعطى نمرة البيت الاصل الى كل منها وتلحق كل نمرة بحرف من حروف الهجاء		
١٤ - تراعى القاعدة المشار اليها آنفا فيما يختص باتجاه الشوارع على اتجاه الشارع بأكمله وليس بالنسبة لاتجاه جزء منه		
١٥ - تخصص نمرة لكل وجهة من وجهات البيت المطل على جملة شوارع حتى في حالة عدم وضع النمرة فعلا على كل وجهة من وجهاته		
المادة (٤٩) صحح الاسناد المذيلة به هذه المادة هكنا (منشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)	٤٢٩	٨٥
المادة (٥١) أضيف الى الفقرة الثانية منها العبارة الآتية	٤٣٠	٨٦
أما ان كان الملك هو من المساكن الحقيمة كالعشش والبيوت الصغيرة فلا حاجة لتوضيح حدودها بالخانة نمرة ٥ من استمارة الجرد نمرة ٣٢ ويكفى لوصفها توضيح عدد مايشتمل عليه كل ملك من الغرف - وصحح الاسناد المذيلة به هكنا - منشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩		
المادة (٥٦) عدلت كما يأتي	٤٣١	٨٧
الأراضي الفضاء الداخلة دائرة السكن مواء كانت محاطة بأسوار من البناء أو الخشب أو غير محاطة تدرج بدفاتر الجرد ويعطى لكل قطعة محاطة بسور نمرة أما القطع الغير محاطة فيعطى لكل قطعة		

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧
وجبتها لاتزيد عن ثلاثين مترا نمرة والتي تزيد عن ذلك تقسم الى جملة قطع وجهة كل منها لاتزيد عن عشرين مترا ويعطى لكل منها نمرة مستقلة (تعليقات مصلحة التنظيم المرفقة بمشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)		
المادة (٥٢) عدلت بالنص الآتي	٤٣٠	٨٨
يجب توضيح جهة محل تجارة أو صناعة كل صاحب ملك أو اسم جهة سكنه ان كان غير محترف بصناعة أو تجارة والاجانب تكتب أسمائهم وألقابهم واسم الدولة التابع لها كل منهم باللغة العربية وبالافرنجية أيضا منعا للالتباس (منشور ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٩)		
المادة (٦٦) صحح الاستناد المذيلة بهذه المادة هكنا (منشور ١٨ فبراير سنة ١٩٠٨)	٤٣٤	٨٩
المادة (٦٧) عدلت بالنص الآتي	٤٣٥	٩٠
تقديم كشوف الرخص من مصلحة التنظيم يبنى عليه اعفاء أصحاب المباني المدرجة فيها من الغرامة المقررة بقيمة عوايد سنة على من يتأخر عن الاخبار عما جدد من البناء سواء كان ملكا كاملا أو جزأ من ملك		
المادة (٧٦) عدلت بالنص الآتي	٤٣٧	٩١
الغرامة المقررة بقيمة سنة كاملة على المباني التي وجبت عند الجرد بغير اخبار من أربابها عملا بالمادة التاسعة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ٨٤ أو غير مأخوذ عن بنائها رخص من مصلحة التنظيم عملا بمشورى ١٧ نوفمبر سنة ٩٠٧ و ٢٤ مارس سنة ٩٠٩ هذه تضاف بجملتها مع القسط الأول وتحصل معه (منشور ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٠)		

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

٩٢	٤٣٨
<p>المادة (٨٠) عدلت بالنص الاتي</p> <p>مكلفة عوايد الاملاك استمارة نمرة ٣٤ التي هي تفرغ مافي دفاتر الجرد والتقدير تستعمل لمدة ثمانى سنين وتكون بقلم الارادات بالمديريات والمحافظات وطريقة العمل بها هي أن يجعل لكل بيت من البيوت الكبيرة صحيفة مخصوصة يتوضع بها اسم الممول ولقبه والحكومة التابع لها وصناعته ومحل اقامته ونمرة دفتر الجرد ونمرة الجريدة الوارد بهما الملك ونمرة الملك واسم الشارع أو الحارة الكائن فيها الملك - ويضاف الى نمرة الملك كلمة (الاصلية) دفعا للالتباس في حالة ما اذا وقع تغيير في النمرة الاصلية - أما اذا كان لم يحصل تغيير فتوضع أصفار في الخانة المذكورة وذلك عن المدن الموجود بها ألواح بأسماء الشوارع من قبل مصلحة التنظيم - أما المدين الغير موجود فيها الألواح المذكورة فتشطب نمرة التنظيم وتكتب بدلها النمرة الاصلية</p> <p>أما العيش فتقيد جميعها في اسم المالك بصحيفة واحدة أو أكثر بحسب اللزوم بحيث يترك سطر واحد خاليا بين العشة الواحدة والآخرى ثم يكتب بعده اسم المالك الآخر في الخانة نمرة ١ مع ترك سطرين خاليين بين اسم واسم آخر - أما اسم الشارع أو الحارة وغيره فيدرج بخانة الملحوظات</p> <p>أما من يملك منزلا وعشة أو أكثر فيبدأ بقيد المنزل في أول الصحيفة ثم تقيد العيش في آخرها</p> <p>أما البيوت الصغيرة التي لا يتجاوز ايجارها خمسة جنيهات سنويا فتدرج بالمكلفة كالعيش انما يترك ثلاثة أسطر خالية بين كل بيت وآخر</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٢٤	١٩٢٥	
		<p>وكل صحيفة من المكلفة تشتمل على احدى عشرة خانة - فالخانة</p>
		<p>نمرة ١ لايضاح نوع الملك ومشمولاته - ونمرة ٢ للاجرة السنوية</p>
		<p>- ونمرة ٣ لقيمة العوايد - ونمرة ٤ لتسقط الثلاثة شهور - ونمرة ٥</p>
		<p>لايبدأ سنة الربط - ونمرة ٦ للاضافات وهي على نوعين نوع لزيادة</p>
		<p>التقدير أى قيمة ما يضاف من الزيادة على أصل تقدير الملك بعد</p>
		<p>اتهاء مدة الثمان السنوات المذكورة ونوع للاستجدات أى قيمة عوايد</p>
		<p>ما يستجد من البناء على أصل الملك في خلال الثمان السنوات المذكورة</p>
		<p>- ونمرة ٧ للتزيلات وهي على أربعة أنواع - الاول عجز التقدير أى</p>
		<p>قيمة ما ينتج من النقص في العوايد عند اعادة تقدير عوايد الملك -</p>
		<p>والثاني - قيمة ما يحكم مجلس المراجعة بتخفيضه - والثالث قيمة عوايد</p>
		<p>ما يهدم أو يتخرب أو يصاب بالحريق - والرابع قيمة ما يرفع نظير</p>
		<p>الاعفاء - والخانة نمرة ٨ لتوضيح نوع التغير أو سبب الاعفاء -</p>
		<p>ونمرة ٩ لتوضيح تاريخ ونمرة القرار الذي يصدر بالاضافة أو بالرفع -</p>
		<p>ونمرة ١٠ لتوضيح تاريخ ونمرة الامر الذي يصدر من المالية</p>
		<p>بالاعتماد - والخانة نمرة ١١ للملاحظات</p>
		<p>ويكون انشاء المكلفة على ترتيب الحروف الهجائية عن الالهالى</p>
		<p>والاجانب سوية بحيث يخصص لكل بندر تسعة وعشرون كراسا</p>
		<p>باعتبار كراس واحد لكل حرف</p>
		<p>أما القيد في المكلفة فيكون عن جميع الاملاك الواردة بدفاتر الجرد</p>
		<p>استمارة نمرة ٣٢ والتي سبق اعادة التقدير عليها ولم تنته مدة الثمان</p>
		<p>السنوات المقررة - (ولكن يتلاحظ أن الاملاك التي سبق تقديرها</p>
		<p>ولم تمض عليها مدة الثمان السنوات وهي المقيدة بالخانة نمرة ٦ من</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

دفتر الجرد العمومي وبغير تقدير عوائد) يجب ان تقيدها اجرتها السنوية وعوايدها بالخانتين نمرة ٢ ونمرة ٣ بدفتر المكلفة وسنة الربط في الخانة نمرة ٥ - هذا ما عدا المكلفة الخاصة بمحافظة مصر التي يجب أن تدرج بها الاملاك شياخة شياخة
أسماء الممولين الاجانب والدول التابعين لها والاقواق الخيرية تكتب بالخط الاحمر
كل حرف انتهت تسمية اربابه فيه عن عموم البندير يعمل اجمالى في آخره يتوضح فيه - أولا عدد الاملاك التي تربط بالعوايد بقيمة ما تقدر لها من الاجرة السنوية وما خصها من العوايد باعتبار $\frac{1}{4}$ الا في مدينة القاهرة فانها باعتبار $\frac{1}{4}$ - عن الاهالى لخدمتهم - وعن الاجانب لخدمتهم أيضا - والاقواق الخيرية لخدمتها - ثانيا - الاملاك التي أعفيت من العوايد ببيان عددها وأجرتها السنوية وما خصها من العوايد قلما اجماليا واحدا - ثالثا - الاملاك الغير قابلة للربط التي لم يتقدر لها أجرة كالساجد والزوايا والاضرحة والكائس والاديرة والتكايا وغيرها - وفي آخر دفتر وهو دفتر حرف الباء يفتح باب خاص لاجمالي الحروف ويقدر الاجمالي بالتفقيط المعتاد ويوقع عليه من عمال القسم الخامس ورئيس الايرادات ويختتم عليه من المدير والمحافظة عملا بالمادة الثالثة من اللائحة وقد أعد مطبوع استمارة نمرة ٣٨ لتحريره فهرستا لمكلفة العوايد وجريدة التمويل بمحافظة مصر تشمل كل صحيفة من الفهرست على ثلاث عشرة خانة - الاولى لتوضيح حرف الهجاء - والثانية لتوضيح أسماء المولين وألقابهم - والثالثة صناعة المول - والرابعة الحكومة التابع لها - والخامسة العوايد السنوية -

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

والسادسة قيمة قسط كل ثلاثة شهور - والسابعة نمرة الملك -
والثامنة نوع الملك بالاختصار - والتاسعة اسم الشارع أو الحارة -
والعاشرة مجموع الجريدة ودفتر الجزء منها المقيد به الملك - والحادية
عشرة نمرة المكلفة وجزؤها المقيد به الملك - والثانية عشرة نمرة دفتر
الجرود - والثالثة عشرة ملحوظات

أما طريقة تحرير دفتر الفهرست فهي

أولا - يخصص لكل قسم من أقسام مصر دفتر واحد أو عدة دفاتر قائمة
بذاتها تشمل جميع الاملاك الكائنة به سواء كانت مربوطة بالعوايد
- أو معفية من الربط - أو غير قابلة للربط - وذلك بحسب الوارد
بالمكلفة استمارة نمرة ٣٤ وبالجريدة استمارة نمرة ٣٦ - والدفاتر
المذكورة يجب تجديدها سنويا

ثانيا - قيد أسماء الممولين بحسب ترتيب حروف الهجاء وقيد أملاك كل
ممول بالتتابع بمعنى أن كل أملاكه الكائنة بدائرة القسم الواحد تؤخذ
بعد بعضها بالتسلسل مهما تعددت شياخاتها ثم يترك سطر خاليا بين
كل اسم وآخر وتترك صحيفة بيضاء بين كل حرف وآخر لاضافة ما يستجد
بعد ربط أول السنة ومتى انتهى القيد في كل باب من أبواب الحروف
يعمل اجمالى للدينة يشتمل على - عدد الاملاك - عدد الممولين - قيمة
العوايد السنوية بحيث يطابق تماما لمجموع المكلفة استمارة نمرة ٣٤
- ثم يعمل اجمالى آخر يشتمل على - أملاك الاهالى المربوطة بالعوايد
لحديثها - أملاك الاجانب المربوطة بالعوايد لحديثها - أملاك الاوقاف
انجليزية والاهلية معا - بحيث ينطبق هذا البيان الاخير على المندرج
بمجموع الجرائد استمارة نمرة ٣٦ - وأخيرا بقية الاملاك المعفية قبلها
والاملاك الغير قابلة للربط معا

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٩٣٩	
	<p>ثالث - جميع التغييرات التي تحصل في الملك أوفى الربط السنوي يؤشر بها أول بأول في خانة الملاحظات</p> <p>رابعا - أسماء الممولين الاجانب تقيّد في الفهرست بالجبر الاحمر ذلك لانه سيكون أساسا لتحرير قائمة أسماء الممولين المنتخبين (بكسر الخاء) عند الشروع في عمل الانتخابات عملا بالمادتين الرابعة والخامسة من ذكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وبهذه الطريقة يسهل سرعة التمييز بين أسماء الوطنيين وأسماء الاجانب</p>
٩٣ ٤٣٩	<p>المادة (٨١) عدلت كالآتي</p> <p>بعد محرر دفتر المكلفة استمارة نمرة ٣٤ بالكيفية التي ذكرت بالمادة السابقة يحرر دفتر الجريدة استمارة نمرة ٣٦ ليكون بأيدي المحصلين بالمحافظات عدا محافظة مصر والاستغناء بهذه الجريدة عن الجريدة استمارة نمرة ٥٧ التي كانت بأيديهم من قبل - ثم يكون بطرف صيارف البنادر بالمديريات ويستمر العمل به ثماني سنوات فلا يتغير الا عند تجديد الجرد والتقدير للثمان السنوات التالية - أما في محافظة مصر فان الجريدة نمرة ٥٧ تكون بأيدي محصليها -</p> <p>وطريقة العمل بالجريدة المذكورة هي أن يكون لللك الواحد صحيفتان متعاقبتان لمدة الثمان السنوات - ففي رأس كل صحيفة اسم ولقب الممول وصناعته والحكومة التابع لها ومحل اقامته ونمرة المكلفة المقيّد بها الملك ونمرة الملك والجهة الكائن بها الملك والقسم أو الثمن التابع له وإن كانت نمرة الملك الاصلية تغيرت فتقيد النمرتان الجديدة والقديمة - وقد قسمت كل صحيفة الى اثني عشرة خانة رأسية كالآتي (١) - السنة المفتوح حسابها (٢) بيان قسط الثلاثة شهور - والثلاث</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

	١٩٤٠	١٩٤١
<p>الخانات التالية لحساب أصل المطلوب تسديده في كل سنة - فالخانة نمرة ٣ لقيد المتأخر تسديده من حساب السنة الماضية (٤) عوايد السنة الحالية (٥) الجملة - والست الخانات التالية لحساب التسديدات (٦) - تاريخ التسديد (٧) نمرة الايصال (٨) تاريخ ونمرة القرار الصادر بالرفع (٩) قيمة المرفوع (١٠) قيمة المستد تقديمية (١١) جملة المرفوع والمستد (١٢) ملحوظات</p>		
<p>ويجب أن تقيد أملاك الشخص الواحد في صحائف متتابعة لسهولة احصاء المطلوب منه وفي مدينة مصر بنوع خاص تدرج الاملاك بالجريدة عن كل شياخة لحدتها - ومتى تم انشاء الجريدة يتصلق عليها من المدير أو المحافظ لاعتماد التحصيل بمقتضاها</p>		
<p>السطر الأول من المادة ٨٢ عدل بالنص الآتي متى تم تحرير الجرائد استمارة نمرة ٣٦ بوضع في المحافظات بطرف المحصلين</p>	٩٤	٤٤٠
<p>المادة (٩٣) عدلت كالآتي يجب أن تقيد بالسجل استمارة نمرة ٤٧ جميع الشكاوى المختصة بغلو التقدير التي قدمت بعد مضي المواعيد المقررة وفي الحال تعرض على مجلس المراجعة بغير تحقيق ومتى ثبت للجلس أنها قدمت فعلا بعد الميعاد المحدد يحكم برفضها</p>	٩٥	٤٤٤
<p>ألغى من المادة ١٠٧ ما يأتي من الكلمة العاشرة بالسطر الثاني لغاية الكلمة الخامسة من السطر الثالث</p>	٩٦	٤٤٧

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الرقم	التعديل	الرقم
٩٧	٤٤٩	المادة (١١٦) عدلت كالآتي الاملاك التي توجد في وقت الجرد تحت أيدي أشخاص غير المقيمة باسمائهم من قبل بدفاتر الجردوات يجب على اللجان ان تتأكد من صحة ملكية المالكين لها في وقت الجرد بواسطة الاطلاع على ما لديهم من المستندات وبناء على ذلك تفيد باسمائهم ويدرج بالخانة نمرة ٧ من دفتر الجرد تاريخ ونمرة تسجيل العقد - أما اذا لم توجد عقود فانه يستمر قيدها باسماء مالكيها الاصليين ولكن يجب أن تذكر أيضا أسماء واضعي اليد القائمين بتسديد العوايد أما المباني القائمة على أرض محتكرة يجب أن توضع أسماء الجهات التي يدفع الحكر اليها وقيمة الحكر ان أمكن
٩٨	٤٥٠	المادة (١١٧) أضيف للفقرة الثانية من هذه المادة ما يأتي وفيا يختص ببيع الاملاك التي لا يزيد ايجارها السنوي عن خمسة جنيهات يجب دقة الالتفات لعدم حفظ شيء منها الا بعد المراجعة والتحقق من أن الشاري لا يملك شيئاً من نوعها وانه بضم ايجار الكل يزيد عن الخمسة الجنيهات فان لم يوجد شيء من ذلك فالاملاك التي من هذا النوع تنقل فعلاً لاسم الشاري بكشف الجرد استمارة نمرة ٣٢ وبالمكلفة استمارة نمرة ٣٤
٩٩	٤٥٣	المادة (١٣٣) عدلت كالآتي القوائم ثابتة ومنفصلة يجب أن تكتب على كل منها نمرتها المسلسلة (بمعرفة المصلحة) ويختم عليها بختم المصلحة قبل تسليمها للحصول أللسراف - منشورا ١٧ يناير سنة ١٨٩٨ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ولا يجوز صرف أكثر من دفتر واحد من استمارة نمرة ٣٩ لاي صراف (منشور ٦ يونيو سنة ١٩٠٧)

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الترتيب	الرقم	المادة
١٠٠	٤٥٨	المادة (١٥٢) عدلت كالآتي الغرامات المقررة بالمادة التاسعة من دكر يتو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تستحق بقيمة عوايد سنة كاملة على المباني التي لا يقدم أربابها بلاغات عنها بالكثافة في النصف الاول من شهر نوفمبر ولكن يستثنى من ذلك كافة المباني التي وان لم يقدم عنها بلاغات ألا ان بناءها كان بعد الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم
١٠١	٤٦٠	المادة (١٥٩) عدلت كالآتي العوايد التي تحصل بغير حق تصرف لأربابها بعد الحصول على تصريح المالية كل خمسة عشر يوما الا في محافظة مصر فانه مصرح لها بالصرف بغير استئذان
١٠٢	٥٠١	مادة ٣٣ مكررة زيدت هذه المادة بالنص الآتي تحصيل الرسوم المؤقتة التي تقررها مجالس المديريات لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم أمر عال صادر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ المادة ٢ - ١ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأجلها للتعليم وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعا ويصدر به الأمر العالي مادام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية فاذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعا فيما زاد على الخمسة في المائة الا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر العالي

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

<p>الرقم الترتيب</p>	
	<p>ويتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة</p>
	<p>في الاموال الاميرية</p>
	<p>وله أن يراقب استعمال مالم يباشر هو صرفه من تلك الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر</p>
	<p>ب - لا يجوز بدون ترخيص خصوصى من ناظر الداخلية أن يصرف مبلغ من الاموال التي للجلس صرفها مباشرة الا اذا كان داخلاً الميزانية السنوية التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار اليه لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من أول يناير من كل سنة</p>
	<p>ج - لنظارة المالية أن تفقش وتراجع حسابات مجالس المديريات</p>
	<p>د - للجلس أن يطلب بوامطة الرئيس من المصالح الاميرية بالمديرية كل ما يحتاج اليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالاعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها</p>
<p>٥٠٧ ١٠٣</p>	<p>المادة (٥٢) عدلت الفقرتان الرابعة والخامسة من هذه المادة كالاتي</p>
	<p>تنتخب الاربعة والعشرون سؤالاً من بين ٢١٩ سؤالاً التي انتخبت لذلك بمعرفة المالية وهي</p>
	<p>(١) اثني عشر سؤالاً من بين ٩٨ سؤالاً المنتخبة من الباب الثالث</p>
	<p>(٢) ستة أسئلة من بين ١٠٣ أسئلة المنتخبة من الباب الثاني</p>
	<p>(٣) ستة أسئلة من بين ١٨ سؤالاً المنتخبة من الباب الخامس</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

أما الطريقة لتعيين هذه الاسئلة فهي أن تكتب نمرة كل من المواد ٢١٩ المذكورة على ورقة صغيرة وتوضع نمر مواد كل من الابواب الثلاثة في عين من عيون الصندوق الموجود لهذا الغرض من قبل ثم يدعى أحد الطلبة ويكلف بأن يسحب اثنتي عشرة ورقة من العين المخصصة للبواب الثالث وستا من العين المخصصة لكل من البابين الثاني والخامس والمواد المرقومة نمرها على تلك الاوراق تكون هي المنتخبة لامتحان

وهذه هي المسائل والتسعة عشر سؤالاً المذكورة

بيان نمر بنود لائحة التحصيلات والصارف اللازم امتحان طلبة الاستخدام بوظيفة صراف فيها وأستلها

الباب الثاني

بند

- ٤٠ - ماهي الاعمال المنوط بها الصراف عدا جباية الاموال
- ٤١ - هل للصارف حق في المعاشات والمكافئات
- ٤٣ - الصيارف تابعون لأي موظف
- ٤٦ - ماهي الشروط التي يجب أن يكون حائزاً لها طالب الاستخدام بوظيفة صراف
- ٥٧ - ماهي مدة التجربة التي يملكها الصراف المستجد تعيينه في الخدمة وما هي شروط تثبيته نهائياً فيها
- ٥٩ - ماهي شروط ترقى الصراف الى درجة أرقى
- ٦٠ - ماهو مقدار التأمين اللازم دفعه من الصراف عن كل درجة من الصرافية ومقدار فائدته
- ٦١ - في أي وقت وتحت أي شرط يرد التأمين لصاحبه أولورشته ان مات

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- سند
- ٦٢ - ماهى الضمانة الواجب تقديمها
- ٦٥ - ماهى مدة الضمانة التي يقدمها الصراف
- ٧٠ - ما الذى يعامل به الصراف لو تأخر فى تقديم ضمانته لغاية يوم ١٥ ديسمبر على الاكثر
- ٧٧ - ما الذى يكافأ به الصراف الذى يناط بأعمال صراف آخر
- ٧٨ - ماهى المكافأة التى يكافأ بها الصراف اذا قضى فى الخدمة زمنا طويلا بحالة الاستقامة وحسن السلوك
- ٨٢ - ماهو المركز الرسمى للصراف حال تأدية وظيفته
- ٨٣ - ماهى الجهة اللازم على الصراف أن يتخذ لنفسه مسكنا بها
- ٨٤ - ماهى اوقات الشغل اليومى للصراف
- ٨٦ - هل يجوز للصراف أن يتغيب عن صرافيته فى شؤونه الشخصية بغير تصريح رسمى
- ٨٧ - كيف يثبت الصراف وجوده بدائرة صرافيته أو بالمركز أو بالمديرية
- ٨٩ - ماهو الواجب على الصراف ابرائه لاثبات وجوده بالصرافية
- ٩٤ - ماهى المواعيد التى يسلم فيها الصراف لمأمور المركز الجدول استمارة ١١٠
- ٩٦ - ماهو مقدار الاجازة التى يستحقها الصراف سنويا
- ٩٧ - ماهى مدة الاجازة المرضية التى تمنح للصراف
- ٩٨ - لمن يقدم طلب التصريح باجازة
- ١١٤ - ماهى كيفية تحرير محضر استلام مافى عهدة الصراف السلف
- ١٢٧ - ماهى أنواع الدفاتر عملية الصراف
- ١٢٨ - ماهى المدة المقررة لاستعمال الدفاتر والاوراد
- ١٤٣ - ما الذى يحريه الصراف عند استلام دفاتره ومطبوعاته من المخزن
- ١٤٧ - ماهى وظيفة الجريدة وكيفية العمل فيها وعلى ماتحتوى

(ثام) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ١٤٨ - ماهو دفتر الجريدة
١٤٩ - هل تدرج حسابات الاموال المطلوبة من قومسيون الاراضى الاميرية والاقواف العمومية بالجريدة
١٥٠ - من اى دفاتر من دفاتر المديرية يحرر دفتر الجريدة وكيفية ربط الاموال
١٥١ - فى أى صفحة من صحف الجريدة يقيد حساب مجموع البلد
١٥٣ - ماهو دفتر الجريدة الذى يقيد فيه حسابات الممولين الذين لا يملكون أطيافا بالكلية
١٥٤ - ما الذى يعمل فى حالة استتعال جريدة واحدة لحساب ممولي أكثر من بلدة واحدة
١٥٥ - مالذى يضاف بحساب كل ممول من أصحاب الشأن أصول وخصوم
١٥٦ - مالذى يدرج فى قسم التسديدات بحساب كل ممول
١٥٧ - كيف يحرر حساب الممول بقسيمة الاوراد وفى أى وقت
١٥٨ - ماهى أشكال قسائم الاوراد
١٥٩ - هل تختلف صورة الورد عن حساب الممول بصحيفة حسابه بالجريدة
١٦٠ - لمن يسلم الورد وفى أى وقت
١٦١ - ماهى المصالح التى لا يحرر لاملاكها أوراد ولماذا
١٦٢ - ماهى الاوجه التى تمنع من تحرير أوراد عن حسابات بعض الممولين
١٦٣ - مالذى يعمل فى الورد ان ضاق نطاقه عن أن يسع قيد كل ما يختص بالممول
١٦٤ - ماهو المستند الوحيد للممول والحكومة فى اثبات ما يسدده الممول للصراف
١٦٥ - مالذى يعمل فى الاموال التى تدفع أمانة من أصحاب الشأن لسبب المعارضة فى قيمة الضرائب او لسبب آخر
١٦٦ - ماهى كيفية قيد تسديدات الممولين بالاوراد ومن يحرره
١٦٨ - ماهى وظيفة قسيمة الورد الثابتة
١٦٩ - ماهو الوقت المتعين على الصراف مع عمدة البلد حصر أصناف الزراعة فيه وماهى طريقة ذلك

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ١٧٠ - ما الذي يجريه الصراف مع العملة عن أصناف الزراعة المزروعة في أطيان الحكومة المؤجرة أو في الاراضي الغير مربوط عليها شيء من الضرائب
- ١٧١ - ما الذي يجريه الصراف في حصر أصناف الزراعة
- ١٧٣ - ماهو دفتر اليومية وما يلزم منه لكل بلد
- ١٧٤ - ماهو الواجب على الصراف اجراؤه باليومية عند استلام أى دفعه من مؤول
- ١٧٥ - ماهو العقاب الذي يستحقه الصراف لو تأخر عن قيد أية دفعة باليومية
- ١٧٦ - ماهي الاموال التي يلزم قيدها باليومية
- ١٧٧ - ماهي كيفية العمل بكل صحيفة باليومية
- ١٧٨ - ما كيفية العمل باليومية يوميا
- ١٧٩ - ما الذي يجريه الصراف عند ما يشرع في توريد متحصلاته لخزينة المديرية
- ١٨٠ - ما الذي يقبضه الصراف باليومية في نهاية كل يوم من أنواع المتحصلات الاخرى
- ١٨١ - ماهو الواجب على الصراف عمله عند استلام متحصلات رسوم عقود الزواج
- ١٨٢ - ماهو الواجب على الصراف عمله عند استلام متحصلات رسوم المحاكم الشرعية المركزية
- ١٨٤ - ما الذي يقيد في قسائم الايصالات استمارة نمرة ٣٣ حسابات من أنواع الايرادات
- ١٨٥ - ما هي كيفية تحرير قسائم الايصالات استمارة نمرة ٣٣ حسابات
- ١٨٦ - ماهو المتعين على الصراف عمله في آخر كل شهر في الصور الباقية من القسيمة المنفصلة من استمارة نمرة ٣٣ حسابات
- ١٨٧ - هل يجوز للصراف ايقاف تحصيل شيء من الاموال لم يكن مندرجا بسجل المبالغ الموقوف تحصيلها استمارة نمرة ٢٩

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- بند
١٨٨ - متى يجب قيد شئ في السجل استمارة نمرة ٢٩ انخلص بالمبالغ الموقوف
تحصيلها
١٨٩ - ما الذي يقيد في السجل استمارة نمرة ٢٩ انخلص بالمبالغ الموقوف تحصيلها
١٩٠ - ماهى البيانات اللازم ايضاحها بالسجل استمارة نمرة ٢٩ انخلص بالمبالغ
الموقوف تحصيلها
١٩١ - هل يجوز للصراف تحصيل شئ من الاموال الموقوف تحصيلها
١٩٢ - في أى وقت يقدم الصراف الكشف اللازم تحريره من السجل استمارة
نمرة ٢٩ انخلص بالمبالغ الموقوف تحصيلها
١٩٣ - ماهى المدة الممتدة للعمل في سجل المبالغ الموقوف تحصيلها
١٩٤ - ماهى كيفية قيد المكاتبات التي ترد للصراف في الدفتر استمارة ٨٧
١٩٥ - مالذى يحريه الصراف بدفتر الصادر في المكاتبات التى يرسلها
١٩٦ - ماهى الابواب اللازم ايجادها في دفاتر القيودات
١٩٧ - مالذى يعمل به الصراف اذا كانت نمرة الجواب ليست التالية لآخر نمرة
وردت اليه
١٩٨ - كيف يرسل الصراف محركاته وماهى البيانات اللازم اثباتها على ظهور
الظروف
١٩٩ - ماهو الواجب على الصراف عمله في أول يناير فيما يختص بالمكاتبات
الصادرة منه والواردة اليه في السنة الماضية
٢٠٠ - هل مسموح للصراف أن يزيد أو ينقص شئاً في حساب أحد الممولين
٢٠٢ - مالذى يحريه الصراف في أطيان الحكومة الغير مؤجرة وتضبط مزرعة
خفية
٢٠٤ - مالذى يحريه الصراف في أوامر اضافة أو رفع الاموال
٢٠٥ - مالذى يحريه الصراف فيما يختص بالممولين الجدد

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٢٠٦ - ما الذي يجريه الصراف في التغييرات الطارئة في الملكية ووضع اليد
- ٢٠٨ - ما الذي يجريه الصراف في قيد عقود نقل تكليف الملكية بدفتر قيد
التحريات استمارة نمرة ٨٧
- ٢٠٩ - ما هي القواعد اللازمة اتباعها في تقدير قيمة المال لحساب واضح اليد
الجنيد
- ٢١٠ - ما هي القواعد التي تلزم في اجراء التغييرات بالاوراد
- ٢١١ - ما هي القواعد التي تلزم في تنفيذ عقود انتقال وضع اليد وعقود الرهن
وفك الرهن وحق الاختصاص
- ٢١٢ - ما الذي يجريه الصراف بعد تنفيذ العقود الواجبة التنفيذ بالجرائد والاوراد
والجزآت التي ترتب عليه اذا تأخر في اعادتها
- ٢١٣ - ما الذي يجريه الصراف في قيد أحكام المحجز القضائي وحق الاختصاص
ورهن التأمين بالسجل الخاص بذلك
- ٢١٤ - ما هي المدة التي يلزم فيها حفظ جرائد عوائد المباني طرف صيارف البلاد
لاطلاع ارباب الشأن عليها
- ٢١٥ - ما هي مشتعلات الاعلان الذي يحرره الصراف لارباب المباني عن
قيمة العوائد التي تقررت
- ٢١٦ - ما هي مواعيد سداد اقساط عوائد المباني وعددها . وهل يجوز للصراف
تحصيل جزء من قسط . وما الذي يجريه عند تحصيلها . وفي أي حالة
يجوز للصراف أكثر من ائصال واحد لمول واحد
- ٢١٧ - هل يجوز قبول سداد العوائد قبل حلولها وعلى أي شرط
- ٢١٨ - ما هو المستثنى من قاعدة تحصيل اقساط العوائد بالكامل
- ٢١٩ - كيف يقيد الصراف عوائد المباني باليومية
- ٢٢٠ - ما الذي يجريه الصراف فيما يتخلف من قسائم الايصالات استمارة
نمرة ٣٩ بلا استعمال في نهاية السنة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٢٢١ - ماهى مواعيد تنفيذ تغييرات الملكية بجرائد العوائد وطريقة تنفيذها وما هو المستثنى من هذه القاعدة
- ٢٢٢ - مالذى يجريه الصراف لاختطار المديرية عما بقى بغير سداد من أقساط العوائد وما تسدد مقدما بصفة فوائض
- ٢٢٣ - مالذى يعمل به الصراف مع الممولين المتأخرين فى سداد عوائد المباني
- ٢٢٤ - مالذى يجريه الصراف فى حساب الممول عند تسديد آخر دفعة من تسديداته السنوية
- ٢٢٥ - مالذى يجريه الصراف فى دفاتر صرافيته بعد توريد آخر دفعة من متحصلات السنة للخزينة
- ٢٢٦ - ماهو الحساب الختامى الذى يجريه الصراف فى آخر كل سنة
- ٢٢٧ - الى كم قسم تنقسم المقاصدة وماهى مشتملات كل قسم بوجه الاختصار
- ٢٢٨ - فى أى قسم من المقاصدة يدرج قسط تعويض المقابلة وكيفية توريده
- ٢٢٩ - كيف يسلم الصراف دفاتره القديمة لكاتب الدفترخانة ومتى يكون ذلك

الباب الثالث

- ٢٣٥ - ماهى التسديدات غير النقدية اللازم خصمها لحساب الممول
- ٢٣٦ - كيف يقيد تعويض المقابلة فى حساب الممول
- ٢٣٨ - هل تستحق الاطيان التى رفعت ضرائبها بسبب الائلاف أو أكل البحر شيئا من تعويض المقابلة
- ٢٣٩ - ماذا يجب على الصراف عمله عند اعادة ربط الضرائب على أطيان تالفة أو مفقودة بسبب أكل بحر فى ما يخصها من تعويض المقابلة
- ٢٤٠ - كيف يتقل تعويض المقابلة عند تغيير وضع اليد على أطيان لها حق التعويض
- ٢٤١ - ماهى كسور تعويض المقابلة التى يصرف النظر عنها
- ٢٤٦ - كيف تقيد فوائض التسديدات

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٢٤٧ - هل يشترط أن يخضع فائض أموال السنة الماضية للمؤول من نوع معين
- ٢٤٨ - ماهى كسور فوائض التسديدات التي يصرف النظر عنها
- ٢٤٩ - هل يفتح حساب لصاحب الفائض الذى لم يبق له عقار بالكلية
- ٢٥٤ - ماهى قواعد تحصيل أقساط إيجارات أطيان الحكومة
- ٢٧٧ - ماهى أنواع الكشوف التي يقدمها الصراف للمؤور المركز حتما فى أول يوم من كل شهر
- ٢٧٨ - باى كيفية يعرف المؤور قيمة المتحصل طرف الصراف يوميا وهل يحتم عليه تقديم كشف فى الأشهر الخالية من التحصيل . وما هى شروط ومواعيد تقديمه اليه . وما هى مشتملات كشف المتحصل بالإجمال
- ٢٧٩ - ما الذى يجزئ الصراف فى إبلاغ مؤور المركز بقيمة ما حصله يوميا اذا كانت بلاد صرافيته متصلة مع ديوان المركز بسلك التلغون
- ٢٨١ - ماهو مقدار الجزاء الذى يترتب على الصراف الذى يتأخر عن تقديم كشف المتحصلات اليومية
- ٢٨٤ - ماهى مشتملات الكشف اليومى الذى يقدمه صراف البندر المربوط فيه عوائد على المباني
- ٢٨٦ - ماهى الكشوف التي يقدمها الصراف عن حساب التحصيلات لغاية كل شهر من الشهور المقرر تحصيل أقساط الضرائب فيها
- ٢٨٧ - متى يقدم الصراف كشفا تفصيليا عن حساب فوائض تسديدات المؤولين لمديرية . . . وما هو الكشف الآخر الذى يلازم تحريره تحرير كشف الفائض
- ٢٨٩ - ماهو الميعاد المحدد لتقديم كشوف استمارة نمرة ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ وما هو الجزاء الذى يترتب على الصراف الذى يتأخر فى تقديم تلك الكشوف

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٢٩٠ - كيف يراجع الصراف المتدرب لمراجعة كشوف استثمارات نمرة ١٠٤
و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ المقرر تقديمها (١) عن مراجعة اليومية على
الجريدة (٢) مراجعة الكشف استثمار نمرة ١٠٧ (٣) مراجعة بعض
أسماء مؤولين بالجرائد لم تكن درجت بكشف استثمار نمرة ١٠٧ (٤)
مراجعة كشف استثمار نمرة ١٠٤ و ١٠٨ (٥) مراجعة استثمار نمرة ١١١
٢٩٨ - بما يمازى الصراف الذى يظهر من حساب مجموع اقساط ضرائب
الاطيان والنخيل المقرر تحصيلها فى نهاية شهر مارس ويونيه وسبتمبر
ودسمبر أنه يوجد منها باق بغير تحصيل
٢٩٩ - بما يمازى الصراف الذى يتأخر فى تحصيل مبالغ جرثيه لانتجاوز
قيمة المطلوب منها على كل مؤول ٣٠٠ ملين فأقل وما هى شروط الخصم
وعن اى شهر تخصم بمديرية ...
٣٠٢ - اعتمادا على أمر من موقع الصراف المحجز على المؤولين المتأخرين فى السداد .
وما الذى يؤشر به على الكشف عند تحصيل المطلوب أو توقيع المحجز عنه
٣٠٦ - ما الذى يحجز به الصراف عند الشروع فى المحجز على منقولات
أو عقارات الاجانب
٣٠٧ - هل يمكن ايقاف المحجز بسبب منازعات تتعلق بالأموال المستحقة
٣٠٨ - هل ينبئ على وجود رهن أو محجز قضائى أو حق اختصاص ايقاف
تحصيل الاموال
٣٠٩ - ما هى واجبات مندوب المحجز على منقولات مؤول
٣١٠ - هل يستعمل دفتر استثمار نمرة ١٩ لتعيين الحراس واستمارة نمرة ٢٠
المتضمن نتيجة الاجراءات لكل بلد من بلاد الصرافيه
٣١١ - ما هو بده العمل فى المحجز . ولن تسلم نسخة الانذار بالمحجز
٣١٢ - ماذا يجب على المندوب عمله اذا توقف صاحب العقار أو من يجب
عنه فى وضع امضائه أو ختمه على ورقة التنبيه بالدفع والانذار بالمحجز

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٣١٣ - ماذا يجب عمله لاعتبار أن الاعلان مستوف في حالة امتناع صاحب العقار في استلام الانذار
- ٣١٤ - ماذا يعمل منهذوب الحجز بمجرد تحرير الانذار للمول . وما هي المدة المقررة لبيع شئ من المحجوز عليه وفي أى ظروف يجوز بيع الشئ المحجوز فورا . وهل يجوز الحجز على المزروعات والمحصولات قبل استوائها ومتى يمكن ذلك
- ٣١٥ - هل يجوز توقيع الحجز على محاصيل ناتجة من العقار المطلوب عليه المال وتكون ملكا لغير صاحب العقار
- ٣١٦ - هل يجوز توقيع الحجز على المواشى والآلات الزراعية ملك صاحب العقار
- ٣١٧ - هل يجوز حجز المواشى والآلات الزراعية التي لا يملكها صاحب العقار
- ٣١٨ - هل يجوز حجز المواشى التي توجد بالعقار بنوع الصنفه في وقت الحجز . وهل يجوز حجز المواشى التي توجد بالعقار على سبيل المرعى
- ٣١٩ - ماذا يجب عمله في حالة تأجيل بيع أطيان مجردة من المحصولات . وماذا يجريه الصراف نحو المبلغ المطلوب سداده باستمارة نمرة ١٠٧
- ٣٢٠ - ماذا يعمل في الاموال التي يوقف تحصيلها لسبب تأجيل بيع الاطيان المجردة من المحصولات في ما يختص بالكشف استمارة نمرة ١٠٦ و ١٠٧ وبجمل الموقوف تحصيله من الاموال استمارة نمرة ٢٩
- ٣٢١ - ماذا يجب على مندوب الحجز عمله في حصر المحصولات التي يقع الحجز عليها
- ٣٢٢ - ماذا يجب على مندوب الحجز عمله لتحديد نوع المزروعات التي تم حجز الغيظان
- ٣٢٣ - ماهى البيانات التي يلزم أن يشتمل عليها محضر الحجز استمارة نمرة ٦٠ وما هي قاعدة تعيين حراس على الاشياء المحجوزة
- ٣٢٤ - هل يجوز تعيين حراس من أشخاص لم بالعمل ضد الحجز صلة قرابة او علاقة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٣٢٥ - ما الذي يجريه مندوب المحجز عند تعيين حراس
- ٣٢٦ - ومن يوقع على محضر المحجز وما هي البيانات التي يشتمل عليها المحضر وماذا يجب مراعاته في تحديد يوم البيع
- ٣٢٧ - لمن تسلم نسخة من محضر المحجز . وهل يذكر امتناع الاستلام في المحضر
- ٣٢٨ - ماذا يجب عمله في أوراق المحجز عند اتمامه
- ٣٢٩ - هل تعلق نسخة من محضر المحجز لاعلان المحجز . ومتى يجب ذلك . وفي أى موضع تعلق صور المحضر
- ٣٣٠ - متى يسوغ تسليم الاشياء التي تحجز من المولدين المتأخرين في السداد . وما هي شروط ذلك
- ٣٣١ - من يعتبر ماطلا من المولدين في السداد
- ٣٣٢ - ماذا يجب عمله اذا تأخر المول أو الحارس في تقديم ما محجز
- ٣٣٤ - هل يجوز قبول ما يعرضه شخص خلاف الشخص المعمول الاجراءات في اسمه من قيمة الاموال المطلوبة امانة . وماذا يعطى له وبيانه
- ٣٣٥ - ماذا يجريه المندوب من التأشيرات في حالة التصريح برفع المحجز عن الموقوفات
- ٣٣٦ - ماذا يجريه المندوب في حالة عدم امكان الحصول على نسخة محضر المحجز التي تسامت لصاحب العقار وقت المحجز للتأشير عليها برفع المحجز عن الموقوفات
- ٣٣٧ - ماذا يجريه المندوب اذا توقف العمدة أو الشيخ في استلام الشيء المحجز
- ٣٣٩ - هل يجوز فك المحجز وما هي شروطه
- ٣٤١ - مما تخص مصاريف الاجراءات وما هي تفصيلاتها بالاختصار
- ٣٤٢ - متى يعفى المحجز عليه من مصاريف الاجراءات بتمامها . ومتى يعفى من نصفها فقط . وهل يجوز اعفاؤه من مصاريف الحراسة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٣٤٣ - متى يعنى المحجوز عليه من مصاريف الاجراءات كلها حتى لو مضت الاربعون يوما المحددة . ومتى يسقط حق المعافاة وتدفع المصاريف بالكامل
- ٣٤٤ - ما هي المصاريف والرسوم التي تخصم من ثمن المبيع أولا
- ٣٤٥ - ماذا يجب عمله قبل الشروع في بيع المحصول المحجوز عليه
- ٣٤٧ - هل يجوز للصراف المنتدب للحجز أن يبيع الاشياء المحجوز عليها بمفرده
- ٣٤٨ - ماذا يجريه الصراف في حالة تحديد ميعاد آخر للبيع (بمعرفة مأمور المركز)
- ٣٤٩ - ماذا يجب عمله في حالة عدم وجود راغب لشراء المحصولات أو المواشي المحجوزة
- ٣٥٠ - ماذا يجريه المندوب في حالة حصول تأجيل لامباب غير أسباب تجديد ميعاد للبيع بمعرفة المأمور ولعدم وجود راغب لشراء الاشياء المحجوزة
- ٣٥١ - من يلزم بدفع ثمن المبيع على الفور
- ٣٥٢ - ما الذي يجريه الصراف عندما يتحصل ثمن المبيع
- ٣٥٣ - ما الذي يجريه الصراف مع الحراس بعد تسليم الاشياء المبعة للشارى
- ٣٥٥ - ما الذي يجريه المندوب بعد اتمام اجراءات البيع
- ٣٦١ - كيف يبدأ المندوب عمله لتوقيع الحجز على العقار وما هي مواعيدته ولن تسلم نسخة الانذار وان امتنع عن الاستلام كيف يثبت حصول الامتناع
- ٣٦٣ - ما هو أقل ميعاد للشروع في توقيع الحجز العقارى بعد تاريخ الانذار واقصى ميعاد لان يكون الانذار معتبرا قانونا
- ٣٦٤ - ما هي مشتملات محضر حجز العقار الاساسية (بالاختصار) وما هو الميعاد اللازم لتحديد البيع
- ٣٦٥ - ما هي كيفية عمل الرسم النظرى الذي يرفقه المندوب بمحضر الحجز العقارى ليان شكل الارض المحجوزة
- ٣٦٦ - كيف تكون قيمة المال اللازم توقيع الحجز العقارى عنه

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٣٦٧ - ماذا يعمل المندوب اذا كان صاحب العقار غائبا وقت المحجز وكانت الارض مجردة من الزرع وغيره ومن يناط به . وما الذي يثبت المندوب في ذيل كل من ورقة الانذار ومحضر المحجز
- ٣٦٩ - ماذا يعمل المندوب عقب توقيع المحجز العقارى في نتيجة عمل المحجز استمارة نمرة ٢٠
- ٣٧٠ - ما هي انواع ومقادير مصاريف الاجراآت المقرر تحصيلها عن المحجز العقارى ومن يلزم بها
- ٣٧١ - متى يعفى المحجوز عليه عقاريا من مصاريف الاجراآت كلها ومتى يعفى من نصف المصاريف
- ٣٧٣ - متى يرسل المندوب نتيجة أعمال المحجز (استمارة نمرة ٢٠) للمديرية وكيف يستوفها
- ٣٧٦ - ماذا يعمل المندوب عند عدم وجود محصولات ولا متقولات في أول العشرة أيام السابقة لميعاد بيع العقار
- ٣٧٩ - ماذا يعمل المندوب عند علم وجود صاحب العقار وعدم وجود نسخة محضر المحجز
- ٣٩٧ - متى يمنع الصيارف من قبول تسديد الاموال المطلوبة من المولين المحجوز على ممتلكاتهم حجزا عقاريا
- ٤٠٣ - ماذا يعمل المندوب اثباتا لحصول تعليق اعلانات البيع العقارى
- ٤٢٥ - ماذا يعمل صراف البندر لاجبار المديرية أو المحافظة ببيان المتأخر تسديده من عوائد الاملاك وما هي مواعيد تقديم اللازم تقديمه من الكشف

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٤٢٦ - ما الذي يرققه صراف البنسدر مع كشوف المتأخر تسديده من عوائد الاملاك
- ٤٢٨ - ماذا يعمل ضد من تأخر في سداد أقساط عوائد المباني
- ٤٢٩ - ماهي مواعيد اعلان انذارات عوائد المباني
- ٤٣٠ - بماذا يؤشر مندوب المحجز على انذارات الممولين الذين يسددون العوائد قبل اعلانها وبماذا يؤشر بعد اعلانها
- ٤٣٢ - متى تعاد انذارات عوائد المباني الى المديرية أو المحافظة
- ٤٣٣ - متى يشرع الصراف في توقيع المحجوزات ضد المتأخرين في سداد عوائد المباني ومتى يجب اتمامها . وما هو الميعاد اللازم تحديده للبيع في محضر المحجز
- ٤٣٤ - بماذا يؤشر الصراف باستمارة الباقي استمارة نمرة ٥٨ امام أسماء الممولين الذين يسددون عوائد المباني قبل الميعاد المحدد للمحجز
- ٤٣٥ - بماذا يؤشر على محاضر المحجز عن الممولين الذين يسددون المطلوب من عوائد المباني قبل التاريخ المحدد للبيع
- ٤٥٧ - ماهي قاعدة ارسال متحصلات الصيارف للديرية والمستثنى من هذه القاعدة
- ٤٥٨ - كيف يحضر الصراف حافظة توريد النقدية ولما يقدمها مع المتحصلات
- ٤٥٩ - ماذا يجب على الصراف عمله بعد توريد الاموال لخزينة المديرية
- ٤٦٠ - ماذا يجب على صيارف البلاد القريبة من ديوان المديرية عند توجيههم اليها لتوريد متحصلاتهم
- ٤٦٣ - ماهو آخر تاريخ يجب توريد الصيارف متحصلاتهم بالبوستة .

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٤٦٤ - كيف يراجع الصراف عملية صراف آخر بالمركز عند توريد متحصلاته .
وما هي قسائم المتحصلات الاخرى التي لها ارتباط بالمراجعة لمطابقتها
على اليومية . وماذا يعمل به بعد المراجعة
٤٦٧ - ما هي طريقة ارسال أوراق البنك نوت للديرية

الباب الخامس

- ٥٣٩ - ممن يطلب صيارف البلاد ما يلزمهم من دفاتر الصحة
٥٤٠ - ما هي كيفية قيد المواليد والوفيات بدفاتر الصحة
٥٤١ - ما هي الدفاتر التي تقيد فيها المواليد والوفيات وبطرف من تكون
٥٤٢ - من المكلف بالقيد في دفاتر الصحة ومتى يقيدها
٥٤٣ - من أين تستخرج صور شهادات المواليد والوفيات
٥٤٧ - ماذا يجب على الصراف اجراؤه في قيد نتيجة عملية التطعيم وتكرار
التطعيم بمادة الجدرى
٥٤٨ - ما هو ميعاد تقديم ملخصات مجموع المواليد والوفيات والتطعيم الى
مصلحة الصحة
٥٤٩ - كيف يقيد ويرسل الصراف ملخصات مجموع المواليد والوفيات التي
يرسلها لمصلحة الصحة بدفاتر قيد التحريات الصادرة
٥٥٠ - هل تؤخذ رسوم عن الصور المستخرجة من دفاتر المواليد والوفيات
وتذاكر الدفن وقيد المطعنين وتذاكر التطعيم
٥٥١ - هل تستبدل دفاتر الصحة كل سنة

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

- ٥٥٢ - كيف يحجر الصراف الكشف السنوي بأسماء الاشخاص الذين لهم علاقة بالبلد وستبدأ ملزوميتهم بالخدمة العسكرية في خلال تلك السنة
- ٥٥٣ - ماهي مشتملات كشوف القرعة وما هو أقل سن للاشخاص الذين يدرجون به وأكبر سن للاشخاص الذين سقطت اسمائهم من كشوف قرعة الستين الماضية
- ٥٥٤ - هل يعتبر متوطنا في البلد الشخص الذي كان في السابق مقما في البلد ولم يتوطن غيره بصفة دائمية
- ٥٥٥ - ماذا يلزم اجرائه اذا ظهر من دفاتر وفيات البلد ان شخصا من الاشخاص الواردة اسمائهم في كشوف القرعة قد توفى
- ٥٥٦ - ماهي الكشوف الاخرى اللازم ارفاقها مع كشوف القرعة لمعرفة حقوق الاشخاص المدرجين بها في المعافاة
- ٥٥٨ - ماهو الميعاد اللازم تعليق صور كشوف القرعة فيه وفي أى محل تعلق
- ٥٥٩ - الى من ترسل كشوف القرعة والعائلات والكشوف الاضافية لها
- ٥٦٠ - ماهو جزاء الموظفين الذين يقصدون اسقاط اسم شخص من كشوف القرعة أو من الاقتراع بدون حق ما

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم التعديل	نص التعديل
٥٠٨	١٠٤	المادة (٥٥) أضيف اليها الفقرة الآتية ولا يعلن عن طلب الاستخدام في أية وظيفة خالية من وظائف الصيارف الا ان كان لم يوجد أحد ممن جازوا امتحانا سابقا بالمديرية ذاتها ممن حفظ لهم الحق في الاستخدام - ولا يدخل في جملتهم من جازوا امتحانا سابقا بمديرية أخرى - فهؤلاء يجب أن يؤدوا امتحانا جديدا مع بقية طلاب الاستخدام بالمديرية التي توجد بها الوظيفة الخالية مالم ترنظارة المالية غير ذلك في ظروف استثنائية
٥١٨	١٠٥	المادة (٩٧) أضيفت اليها فقرة جديدة بالنص الآتي واذا اتفق أن صرافا أصيب بمرض استوجب منحه اجازة مرضية لمدة شهرين في سنة لم يمنع فيها الاجازة الاعتيادية المنصوص عنها بالمادة السابعة فيعتبر الشهر الاول منهما اجازة اعتيادية والشهر الثاني اجازة مرضية يصرف له عن كل منهما مرتب كامل
٥٢٠	١٠٦	المادة (١٠٣) عدلت الفقرة الرابعة منها كالآتي في حالة التأخر في تنفيذ أوامر مأمور المركز التي تصدر له بتوقيع المحجز على الممولين المتأخرين في تسديد ما عليهم زيادة عن خمسة أيام من تاريخ الامر
٥٣٧	١٠٧	المادة (١٣٨) عدلت العبارة الاخيرة منها كالآتي وهذان الكشفان يرسلان لمراقبة الاموال المقررة قبل نصف ابريل
٥٤٠	١٠٨	المادة (١٤٩) أضيف الى هذه المادة بالسطر الثاني بعد كلمة (العمومية) وفتيش جفلك الوادى بمديرية الشرقية والكتبخانة الخديوية ثم صححت كلمة (أطيانها) بالسطر ذاته بكلمة (أطيانها)

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم التعديل	نص التعديل
١٠٩	٥٤٣	المادة (١٦٠) أضيفت اليها الفقرة الآتية الاوراد الخاصة بأملاك الاوقاف الخديوية الخصوصية ترسل من طرف الصراف للديرية بواسطة مأمور المركز والمديرية بعد جمعها ترسل بخطاب بالبوسنة في ظرف موصى عليه لادارة الاوقاف الخديوية الخصوصية يذكر به أن المقيد بها هو فقط قيمة المربوط في أول السنة الذي لا يبعد أن يزيد أو ينقص بسبب ما يحدث من جهة التغييرات في أثناء السنة
١١٠	٥٤٤	المادة (١٦١) حذفت بالكلية العبارة الواردة بالسطر الاول بعد كلمة (الميرية) وكذلك العبارة الواردة أمام ثانيا وثالثا ورابعا ونصها هذه المصالح هي من جملة الممولين المقيدة حساباتهم بمجرايد الصيارف
١١١	٥٤٦	المادة (١٧١) حذف السطران الاخيران من هذه المادة واستعويض عنهما بالآتي ويكمل الى قيراط الكسور التي مقدارها نصف قيراط فأكثر ويصرف النظر عما يوجد أقل من نصف قيراط سواء كان ذلك هو المكلف على الشخص الواحد أو هو جزء منه
١١٢	٥٤٨	المادة (١٨١) عدل نص هذه المادة بالصورة الآتية يقبل الصيارف مرة في كل خمسة عشر يوما ما يوزده اليهم مأذونو الشرع بيلاد صرافياتهم من رسوم عقود الزواج واشهادات الطلاق وأن يكون ذلك في يومى ٤ و ١٩ من كل شهر بمقتضى حافظة توريد من استمارة نمرة ٣٧ حسابات يبين فيها المأذونون رسم العقود واشهادات الطلاق وثنى التقسام مفردا كل نوع على حدته . وعلى الصيارف بعد استلام القيمة المبينة بالخافضة أن يحرروا عليها ايصالا

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١١٣	١١٣
<p>بالاستلام (علم خبر) ويفصلونه منها ويسامونه للأذنين ثم يؤشرون على ظهر آخر قسيمة وردت رسومها من دفتری الزواج والطلاق عن قيمة ما تحصل عن كل منها على حدته بحسب المدين في الحافطة وتاريخ ونمرة علم الخبر الذي أعطى للأذن وهذا التأشير لا ينينى عليه مطلقا مسؤولية الصراف فيما يختص بمراجعة الاعمال ذاتها</p>	
<p>ولزيادة البيان يجب أن تكون عبارة التأشير كما يأتي « في يوم — ورد من فلان مأذون كذا مبلغ كذا (بالرقم والكاتبه) بمقتضى — أو ضمن — قسيمة رقم كذا نمرة كذا » ويليه الامضاء</p>	
<p>ويقيد الصراف على الفور باليوميات ما يستولون عليه من الرسوم اجمالا بخانة المتحصل لحساب المديرية . وعلى المراكز عند توريد المتحصلات أن يراجعوا كمية المبالغ الواردة بالاستمارات نمرة ٣٧ على الوارد بيوميات الصراف للوثوق من صحتها</p>	
<p>المادة (١٩٣) عدلت كالآتي</p> <p>يجب أن تطابق مفردات السجل استمارة نمرة ٢٩ الموجود عند كل صراف لمجموع السجل المذكور الموجود بقلم الإيرادات ولذلك يجب أن تخصص صحيفة مستقلة لحساب كل بلد بسجل المديرية للتمكن من مراقبة سير المسائل الموقوف من أجلها التحصيل ويحدد هذا السجل مرة واحدة في كل عشرين</p>	<p>١١٣ ٥٥١</p>
<p>المادة (٢٠٧)</p> <p>الكلمة الثانية من السطر الثاني من الفقرة الثانية التي هي - وحفظ - استبدلت بكلمة - وأخذ -</p>	<p>١١٤ ٥٥٥</p>

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة.

رقم	تاريخ	المادة
١١٥	٥٥٧	المادة (٢١١) عدلت الفقرة الثانية منها كالآتي فيما يختص بعقود الرهن أو فك الرهن وحق الاختصاص والمجزز القضائي يؤشر بها في الجرائد فقط دون الاوراد عما يختص بالاجانب عدا البنك الزراعى
١١٦	٥٦٧	المادة (٢٣٢) اضيف اليها ما يأتى ويرتب جزأ شديد على العمال المنوطين بتحرير ومراجعة تلك الكشوف اذا ظهرت بها أغلاط فى أى نوع من الانواع الواردة بها وعلى الباشكاتب ورئيس الايرادات بذل العناية لجمع الكشوف المذكورة خالية من شوائب الغلط
١١٧	٥٧٤	تنبيه - عدلت مواعيد تسديد أقساط الاموال بمذرية الحيزة ابتداء من سنة ١٩١١ كما يأتى ٢ قيراط فى شهر يناير - ١ قيراط فبراير - ٢ قيراط يونيو - ٣ قيراط يوليو - ٦ قيراط اكتوبر - ٧ قيراط نوفمبر - ٣ قيراط ديسمبر
١١٨	٥٧٨	المادة (٢٥٤) اضيفت اليها فقرة بالنص الآتى والصيارف مكلفون بتحرير كشوف فى اليوم السادس عشر من شهر الاستحقاق بيان المبالغ المتأخرة المستحق تسديدها اسما اسما بايضاح أصناف الزراعة الموجودة بالاطيان والنتيجة منها وقدمونها لمأمور المركز فى اليوم التالى وعلى مأمور المركز أن يطلب تحالا من المديرية صدور أوامر بالمجزز الامتيازى وعلى المديرية أن تصدر تلك الاوامر

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الترتيب	الترتيب	المادة
١١٩	٥٨٢	في مسافة يومين وتكلف المأمورين بملاحظة تنفيذها بحيث ان جميع المجموزات توقع فعلا في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ وصول أوامر المجز للركز
١٢٠	٥٨٤	المادة (٢٦٧) عدلت بها الفقرة الثانية من ابتداء السطر الثالث كالآتي أما ما عليها من عوائد المباني فتستدده مرة واحدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة على حسب ما في دفاتر المصلحة ناقصا عشرة في المائة نظير المسموح هذا ماعدا أملاك الاوقاف باسكندرية التي يجب أن تستددها مصلحة الاوقاف لمجلس بلدى اسكندرية بغير واسطة المالية
١٢١	٥٩٤	المادة (٢٧٨) أضيفت اليها الفقرة الآتية واعتبرت الفقرة الثانية وتدرج الصيارف أيضا بالاعلام المذكورة ما يتحصل لحساب البنك الزراعى المصرى فى خانة مخصوصة عنوانها هكنا - متحصلات لحساب البنك الزراعى -
١٢٢	٥٩٧	المادة (٢٩٨) بعد جملة - والضرائب التي لم تصدر القرارات باضاقتها الا في الشهر الاخير من كل ثلاثة شهور - أضيفت اليها العبارة الآتية وهى - والمبالغ المتوقعة على أربابها مجموزات -
		المادة (٣٠٨) أضيفت اليها فقرة بالنص الآتى وحال توقيع مجز قضائى على محصولات عقار يجب أن يسلم الى المحضم كشف بالمطلوب على ذلك العقار ويطلب منه ايداعه بمخزينة المحكمة خصما مما يتحصل من ثمن البيع

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

الترتيب الرقم	الترتيب الرقم	
		وتسليم كشف المطلوب كما تقدم لا يمنع من اتخاذ الاجراءات الادارية على المحصولات التي لم يتناولها الحجز القضائي أو حجز العقار ذاته بدون انتظار ماسيتم في أمر توزيع ثمن المبيع قضائيا طالما أن الحكومة لم تكن قد تحصلت على المستحق لها من الأموال مهما كان تاريخ استحقاقه
٥٩٨	١٢٣	المادة (٣١١) أضيفت اليها الفقرة الآتية ويجب على الصيارف أن يرفقوا صورة الانذار الاصلية التي ترسل للركز بورقة يتوضح فيها اسم المحجوز ضده وقيمة المتأخر وقيمة قسط الشهر الحالي وقيمة قسط الشهر التالي ليتسنى لكاتب المركز ملء الخانات من نمرة ٣ لنمرة ٦
٦٠٣	١٢٤	المادة (٣٣٢) صححت كالاتي في اليوم الذي يعين للبيع ان تأخر الممول أو الحارس في تقديم ما يحجز فيعمل محضر بالاختلاس ويرسل للنيابة العمومية بالمحكمة الكائن بدائرتها العقار لأجل ما كمنه على مقتضى المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات الاهلي .
٦٠٥	١٢٥	المادة (٣٤٣) أضيفت اليها فقرة بالنص الآتي واذا سدد الممول المطلوب قبل حصول بيع المحجوز فلا يعتبر قسط الشهر الواقع فيه يوم البيع متأخرا
٦٠٦	١٢٦	المادة (٣٤٥) أضيفت اليها ما يأتي واذا توقع حجز قضائي على ذات المحصولات المحجوز عليها اداريا فينفذ البيع الاداري متى كان التاريخ المحدد له سابقا على التاريخ

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم المادة	رقم الصفحة	نص المادة
١٢٧	٦١٣	المحدد للبيع القضائي . أما اذا كان تاريخ البيع القضائي سابقا للتاريخ المحدد للبيع الادارى ففي حال شروع المحضر فعلا في البيع في اليوم المحدد يسلم اليه كشف بقيمة المطلوب للحكومة ويطلب منه ايداعها في خزينة المحكمة على ذمة الحكومة وذلك علاوة على الكشف الذى يقدم للحضر حال توقيع المحجز القضائي كما سبق بالمادة ٣٠٨ وتسليم الكشف للحضرين لا يمنع جهة الادارة من الاستقرار في اتمام الاجراآت اذا كانت تشمل محصولات تريد عن التي محجز عليها قضائيا
١٢٨	٦١٤	المادة (٣٧٠) العبارة الاخيرة من الفقرة الاولى التي هي - ذلك كله يختص به صاحب العقار - عدلت كالاتي - ذلك كله يختص به صاحب العقار ماعدا الرسم النسبي الذى هو خمسة في المائة يختص به الشارى
١٢٩	٦١٦	المادة (٣٧٥) أضيفت اليها بالسطر الثانى عوضا عن كلمتي (ميعاد البيع) كلمات (كل ميعاد محدد للبيع)
١٣٠	٦٢٧	المادة (٣٨٠) أضيفت اليها فقرة بالنص الآتى ولا لزوم لذكر المبلغ المطلوب في الاعلانات الجارى نشرها بالجريدة الرسمية اكتفاء باثباته بالاعلانات الجارى نشرها على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلد وفي النقطة الظاهرة من العقار المحجوز المادة (٤١٩) أضيفت عليها الجملة الآتية وهي وتكون مدة استعمال هذا السجل خمس سنين

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	تاريخ	نص
١٣١	٦٣٦	المادة (٤٤٦) زيدت عليها فقرة بالنص الآتي اذا وقع حجز قضائي على المحصولات المحجوز عليها حجزا امتيازيا نظير المتأخر من ايجار اطيان الحكومة فلا يرفع الحجز الامتيازى ويجب الاستقرار فى اجراءاته اذا كان الحجز القضائى وقع بناء على طلب نفس المستأجر من الحكومة
١٣٢	٦٤٨	المادة (٤٩٦) كلمة - الماضية - وهى الكلمة الخامسة من السطر الثانى بالمادة ذاتها - صححت بكلمة - الحاضرة -
١٣٣	٦٦٢	المادة (٥٤٩) اضيفت اليها فقرة أخرى بالنص الآتي ويحجر الصيارف كشوف الاحصاء الصحى الشهرية وشهادات الوفاة على استمارتين مطبوعتين تعرفان بنمرة ٨ وبنمرة ٣ صحه ويرسلونها لمصلحة الصحة بالقاهرة فى بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر بالطريقة السابق ايضا حها
١٣٤	٦٦٢	مادة (٥٤٩) مكررة اضيفت هذه المادة بالنص الآتي وعلى كل من الصيارف التدقيق التام عند استلام وتسليم الدفاتر الصحية من بعضهم لبعض واعتبار كل من الصراف السلف والخلف مسئولا بالتضامن عما عساه أن يسقط من التسليم أو يفقد من الدفاتر كلها أو بعضها
١٣٥	٦٦٦	منع زراعة الحشيش أضيف الى هذا الباب ما يأتى ٢ مكررة ١ - أمر طال فى ٢٨ مايو سنة ١٨٩١

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

المادة الاولى - قد صار تعديل المادة الاولى من أمرنا المشار اليه كما يأتي

زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء القطر المصري ويعاقب من يزرعه بغرامة قدرها ٥٠ جنيتها مصريا عن كل فدان أو جزء من فدان وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنيه مصري . ولا يجوز أيضا ادخال الحشيش وبيعه أو مجرد احرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب بغرامة قدرها ١٠ جنديات مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص هذه الغرامة في اى حال من الاحوال عن جنيتين اثنتين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام الواحد . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على كل من شرع في ادخال الحشيش . وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ٣٠ جنيتها مصريا عن كل كيلو جرام بدون أن تنقص عن ستة جنديات مصرية اذا كان المقدار أقل من كيلو جرام واحد ويصير اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش

المادة الثانية - باقى المواد المدونة بأمرنا الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المذكور تبقى على ما هي عليه

المادة الثالثة - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

٢ مكررة ب أمر عال في ٨ يوليو سنة ١٨٩٤

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٣٦٧	١٣٦٧
<p>بعد الاطلاع على الاوامر العالية الصادرة في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ و ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت المادة الاولى - تعلت المادة السادسة من الامر العالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ كما يأتى</p>	
<p>النن المتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخصم منه المصاريف ثم يعطى نصفه للخبر الذى أرشد عن وقوع المخالفة والنصف الاخر لمن حصل الضبط بمعرفتهم</p>	
<p>المادة الثانية - تصدر لائحة مصدق عليها من ناظر المالية تين بها طريقة استحقاق وتوزيع المتحصل من الغرامات ومن بيع الاشياء التي صارت مصادرتها لجانب الحكومة</p>	
<p>المادة (١٠) حل محل الامر العالى المشار اليه امر عال آخر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٩ هذه صورته</p>	٧٦١ ١٣٦
<p>بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ بتحديد دائرة مدينة مصر الواجب تحصيل عوائد على المباني الكائنة داخلها</p>	
<p>وحيث انه يقتضى تعديل هذه الدائرة نظرا للاتساع الكلى الآخذة فيه المدينة أمرنا بما هوأت</p>	
<p>المادة الاولى - تكون دائرة حدود مدينة مصر كما يأتى</p>	
<p>الحد البحرى - بخط يتدئ من فم الترعة الاسماعيلية بشبرا الواقع</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة .

على نهر النيل مازا على خط التربة المذكورة لحد فم التربة التوفيقية على مسافة ٦٣٠٠ متر تقريبا . ثم من فم التربة التوفيقية على خط هذه التربة الى علامة حد موضوعة على شاطئها القبلي بقرب ناحية كفر الشرفا الشرقى على قرب اتصال حوضى نمرة ٨ ونمرة ٩ من الناحية المذكورة على مسافة ٦٣٠٠ متر تقريبا

الحد الشرقى - بخط مستقيم تصورى يتبدى من العلامة المذكورة . وينتهى الى برج نمرة ٢ الكائن على طريق السويس القديم وذلك على مسافة ٧٢٨٠ مترا تقريبا

الحد القبلى - بخط مستقيم تصورى من برج نمرة ٢ المذكور الى علامة حد موضوعة بالزاوية القبلىة من استتالية الامراض العفنة الكائنة بالعباسية على مسافة ٨٣٥٠ مترا تقريبا . ثم من النقطة المذكورة الى علامة من حديد موضوعة بجبل المقطم على خط مستقيم تصورى طوله ٣٥٠٠ متر تقريبا . ومن العلامة الحديد المذكورة الى علامة حد موضوعة على الكتف البحرى لقمطرة الموازنة لقمرة الخشاب قبلى قرية دير الطين بخط مستقيم تصورى وذلك على مسافة ٦٥٠٠ متر تقريبا

الحد الغربى - بخط يتبدى من العلامة المذكورة وينتهى الى فم التربة الاسماعيلية على خط نهر النيل وذلك على مسافة أربعة عشر كيلومترا . ويدخل ضمن هذه الحدود جزيرتا الروضة والجزيرة .
وجميع ذلك كلمين بحروف A . B . C . D . E . F . G . H . I . J .
بالرسم المرفق بهذا القانون

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

١٣٧	٧٦٤
<p>المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ هذا القانون</p> <p>عدلت حدود بندر منوف بما يأتي</p> <p>(أولاً) الحد البحري يتسدى من الزاوية البحرية الغربية لجبانة الاقباط ويمتد بطول ٥٣٨ متراً على الجسر البحري لثروة الثمانيات القديمة الى قنطرة الطلسان ومن هذه القنطرة على خط مستقيم تصورى بطول ٥٢٢ متراً الى ساقية الحاج درويش اللطخ الكائنة على ترعة البطحة</p> <p>(ثانياً) الحد الشرقي يتسدى من الساقية المذكورة على خط مستقيم تصورى بطول ٨٠٩ أمتار الى الزاوية البحرية الشرقية لمحل سوق الشركة العمومي ومن الزاوية المذكورة بطول ١٦٠ متراً الى الزاوية الشرقية القبيلة من السوق المذكور على ترعة الحشاشه</p> <p>(ثالثاً) الحد القبلي يتسدى من الزاوية المذكورة قبله على خط مستقيم تصورى بطول ١٢٤٠ متراً الى ساقية العيسوية الواقعة على الجسر الغربى لبحر الفرعونيه القديم ومن هذه الساقية على خط مستقيم تصورى طوله ٣٣٧ متراً الى قنطرة السكة الحديد على ترعة السنجق غربى الكيلومتر ٤٣</p> <p>(رابعاً) الحد الغربى يتسدى من قنطرة السكة الحديد المذكورة قبله على خط مستقيم تصورى بطول ٨٢٧ متراً الى محل وابور اخوان سرسق بمحوض نمرة ١٣ ومن الواور المذكور على خط مستقيم تصورى بطول ٤٦٢ متراً حتى يتقابل بالحد البحرى عند الزاوية البحرية الغربية لجبانة الاقباط وجميع ذلك كلمين بحروف البحرية الغربية A, B, C, D, E, F, G, H, بالرسم المرفق بهذا الامر</p>	

(تابع) التعديلات التي طرأت على مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة

رقم	رقم	المادة
١٣٨	٨٣٤	المادة الثانية - على ناظر المالية تنفيذ هذا القانون
١٣٩	٨٣٥	صحح عنوان الاستمارة نمرة ٣٤ كما يأتي - مكلفة عوائد الأملاك المبينة . تفريغ الجرد والتقدير استمارة نمرة ٣٢ - بهذه الصحيفة في جدول الاستثمارات نمرة ٥٠ خالية كتب أمامها - كشف شهرى عن العقود
١٤٠	٨٣٥	التي العنوان الموضوع أمام نمرة ٥٧
١٤١	٨٣٦	استمارة نمرة ٧٣ المتروك عنوانها على بياض كتب أمامها هكذا - كشف توقيعات صيارف البلاد -
١٤٢	٨٣٦	أدرجت استمارة بنمرة ٧٣ مكررة بعنوان - تقرير يقتم من مأمورى المرأ كركل ستة شهور عن سير وسلوك الصيارف -
١٤٣	٨٤٠	الاستمارة نمرة ١٢٢ ترك عنوانها على بياض فكتب أمامها - حافظة بالأوراق والمحركات المرسلة بغير قيد -
١٤٤	٨٤٠	أضيفت استمارة جديدة بنمرة ١٣٦ بعنوان - اعلان للأفراد عن فرق الضريبة الذى أضيف على أطيانهم -
١٤٥	٨٤٠	أضيفت استمارة جديدة بنمرة ١٣٧ بعنوان - دفتر قصير الغيظ معد لقيد عملية المساحة فى ذات الغيظ -
١٤٦	٨٤٠	أضيفت استمارة جديدة بنمرة ١٣٨ بعنوان - جدول احصاء المحركات الواردة شهريا على كل قسم من أقسام قلم الإيرادات بكل مديرية -
١٤٧	٨٤٠	أضيفت استمارة جديدة بنمرة ١٣٩ بعنوان - سجل قيد الطلبات المقدمة للحصول من الدفترخانة المصرية على الكشف الرسمية -

(1000/910/19/502)



Bibliotheca Alexandrina



0556883